

قَضِيَّةُ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ بَيْنَ الْمَفْرَكَاتِ عِنْدَ الْبُلَاغِيِّينَ

تأليف

أ.د. محمد بن علي الصامل

الأستاذ في قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي

كلية اللغة العربية بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



قَضِيَّةُ الْفَضْلِ وَالْوَصْلِ
بَيْنَ الْمَفْرَكَاتِ عِنْدَ الْبُلَاغِيْنَ

ج) دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصامل، محمد علي

قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين /.

محمد بن علي الصامل ؛ الرياض ١٤٢٧هـ

٨١ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٩٩٦٠-٧٠١-٥٩-X

١- اللغة العربية - الصرف ٢- البلاغة العربية أ- العنوان

١٤٢٧/ ٤٦١٢

ديوي ٤١٥,٥

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٤٦١٢

ردمك: ٩٩٦٠-٧٠١-٥٩-X

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ - ٤٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الهدى وإمام المتقين نبينا محمد ﷺ، وعلى آله ومن اقتفى أثره، واهتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

ففي الوقت الذي احتفى فيه البلاغيون بموضوع الفصل والوصل انطلاقاً من أهميته، وكونه يمثل "عصب البلاغة" فإنهم ركزوا جلَّ اهتمامهم على ما يقع منه بين الجمل، أما ما يتصل بالمفردات فلم تكن له تلك العناية، ولم يحظ بذلك الاهتمام، مع ما فيه من طرائف ولطائف يحسن التنويه بها، والتنبيه إليها. ومن هذا المنطلق كانت رغبة الباحث في مناقشة عزوف بعض البلاغيين عن دراسة "الفصل والوصل بين المفردات" ودراسة مواضعه، وتجلية بعض الجوانب المتصلة به مما لم يحظ بالعناية المتوقعة لمثله.

ورأيت أن يكون العنوان: (قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين)، وجعلت البحث في تمهيد وستة مباحث، ففي التمهيد: تحدثت عن مسائل ثلاث: الأولى: لمحة عن بدايات دراسة الفصل والوصل، والثانية: اقتران الفصل والوصل، والثالثة: تقديم الفصل على الوصل، ثم جاءت المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: اقتصار جمهور البلاغيين في دراستهم للفصل والوصل على الجمل.

والمبحث الثاني: البلاغيون الذين درسوا الفصل والوصل بين المفردات.

والمبحث الثالث: المواضع المحتملة لدراسة الفصل والوصل بين المفردات في أبواب البلاغة.

والمبحث الرابع: مواضع فصل المفردات؛ وفيه: الأصل في مواضع الفصل، و الفصل بين المتضادات، و الفصل بين ما يوهم التضاد، و الفصل بين ما لا تضاد بينها.

والمبحث الخامس: مواضع الوصل بين المفردات وفيه: ما يقتضيه الوصل من دلالة على التغاير والاشتراك، و حدود الاشتراك في الوصل، و التساوي في الوصل، و الوصل بين المترادفات، و الوصل بين صفات الذات الواحدة، و الوصل بين ما يمكن دمجها، و الوصل بين المتضادات، و الفصل بين الموصولات بمتعلق بأحدها، أو غيره، و الوصل والترتيب.

والمبحث السادس: الموازنة بين مواضع الفصل والوصل في الجمل والمفردات، ثم خاتمة البحث.

وآمل أن يكون هذا البحث نافعاً بتوضيحه لهذه المسألة، ومتابعة ما قاله البلاغيون فيها، وبيان الرأي فيها، وتتبع بعض اللطائف المتعلقة بما يقع بين المفردات من فصل ووصل.

وإني لعلّى يقين أنني لو أعدتُ النظر في البحث مرة ثانية وثالثة وغيرها لبدأ لي في كل مرة رأي يدعو إلى الإضافة، أو التعديل، أو التغيير، وما قول القاضي الفاضل للعماد الأصفهاني عَنَّا ببعيد!! إذ يقول العلامة السيد محمد الحسيني المشهور بمرتضى: «وكتب أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معترداً عن كلام استدركه عليه: إنه وقع لي

شيء، ولا أدري أوقع لك أم لا؟، وهأنا أخبرك به، وذلك أنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غيره: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيدَ كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تركَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»^(١).

وسبق نشر هذا البحث في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد (٤٥) المنشور في شهر المحرم ١٤٢٥ هـ، وقد سعدت بما تكرم به الفاحصان الكريمان من ملحوظات أفدتُ منها، وعدلتُ البحث في ضوئها، فلهما مني الشكر والتقدير، والشكر موصول إلى هيئة تحرير المجلة الموقرة.

وإنه ليسعدني كذلك أن يتفضل القارئ الكريم بإهدائي ما يمينُ الله به عليه من ملحوظات تعين على تسديد الخلل، وتقويم العوج، وأسأل الله للجميع التوفيق والسداد.

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه أبو علي

محمد بن علي الصامل

الرياض العامة ١٤٢٧/١١/٥ هـ

عنوان المؤلف البريدي: ص.ب ٣٤١٢٧٥ الرياض ١١٣٣٣

البريد الشبكي: samel73@gawab.com

أو: s0505495145@gmail.com

التمهيد

[أ] لمحة عن بدايات دراسة الفصل والوصل:

ذكر الجاحظ (٢٥٥ هـ) في عرضه لتعريفات الأمم للبلاغة: « قيل للفارسي: ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل من الوصل»^(١)، والغريب أن هذا القول نُسب لأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، فقد ذكر كل من: بهاء الدين السبكي (٧٦٣ هـ)، والسيوطي (٩١١ هـ)^(٢) أن أبا علي الفارسي عرفه بذلك!، بل إن السيوطي رحمه الله صرح بعزو ذلك لأبي علي، وأكد على نسبته إليه بقوله: «نقله غير واحد»^(٣)، فلعل السيوطي شعر بغرابة هذا الأمر، وأراد رفع التبعة عن نفسه بذلك، وهو وإن كان محقاً في ما نسبته لمن نقل هذا - ولعله يعني بهاء الدين السبكي؛ لاعتماده على عروس الأفراح كثيراً - إلا أن تحقيق نسبة القول لأبي علي الفارسي فيه نظر!!، فهل لأبي علي الفارسي تعريف للبلاغة يقصرها فيه على الفصل والوصل؟ أو أن من نسب إليه ذلك اعتمد على قول الجاحظ آنف الذكر؟.

الحق أن الجاحظ كان يعرض تعريفات الأمم للبلاغة، فحين قال الفارسي، إنما كان يعني به جنس الفرس؛ لأنه ذكر بعد ذلك تعريف كل من: اليوناني، والرومي، والهندي!!.

ثم لو افترضنا جديلاً أن التعريف لأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، فهل يعقل أن يذكره الجاحظ له، وهو قبله بأكثر من مائة سنة!!؟.

(١) ينظر: البيان والتبيين (١/٨٨).

(٢) ينظر: عروس الأفراح (شروح التلخيص ٢/٣)، وشرح عقود الجمان للسيوطي (٥٨).

(٣) شرح عقود الجمان للسيوطي (٥٨).

والذي أراه - والله أعلم - أن سبب هذا الوهم هو بهاء الدين السبكي ؛ لأنه قال في بداية حديثه عن الفصل والوصل بعد بيانه أهميته ، وأنه أعظم أبواب البلاغة ، وأخطرها ، وأعظمها مسلكاً : « ولقد قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل ، كذا نقله الخفاجي في سر الفصاحة ، والبيانون ، قلتُ [القول للسبكي] : والذي قال ذلك هو أبو علي الفارسي ، نقله عن العسكري في الصناعتين »^(١).

وما عزاه السبكي لابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ) رحمه الله لم يرد في سر الفصاحة في طبعاته التي وقفتُ عليها ، فقد أجمعت كل النسخ على قول الخفاجي في عرضه لتعريفات البلاغة ، « وقال آخر : البلاغة معرفة الفصل من الوصل »^(٢) ، ولعل النسخة التي اطلع عليها السبكي من سر الفصاحة فيها ذلك القول منسوباً إلى أبي علي ، فيكون السبب أحد النساخ ، والله أعلم ، ولذلك فإني أرى أن نسبة هذا التعريف لأبي علي وهم !! ، إلا أن يكون لأبي علي تعريف في أحد مؤلفاته ، أو مروى عنه ، وهذا ما لم أقف عليه بعد الاستقصاء في البحث !! .

وقد خصص أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) باباً بعنوان : " في ذكر المقاطع ، والقول في الفصل والوصل " ^(٣) ، وبدأه بقوله : « قيل للفارسي : ما البلاغة ؟

(١) عروس الأفراح شروح التلخيص (٢/٣).

(٢) ينظر : سر الفصاحة ، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي ص ٥٠ ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م ، و طبعة دار الكتب العلمية ص ٥٩ (ط ١) ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، وآخر طبعة بتحقيق الزميل الكريم الأستاذ الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان ص ٦٧ ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ .

(٣) ينظر : كتاب الصناعتين (٤٣٨).

فقال: معرفة الفصل من الوصل»^(١)، ولعله أخذ ذلك عن الجاحظ؛ لأنه أثنى على كتابه "البيان والتبيين"^(٢)، وقد تأثر أبو هلال بهذا الكتاب، وأفاد منه في مواضع كثيرة.

ونسب أبو هلال لأبي العباس السفاح (١٣٦هـ) قوله لكتابه: «ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل»^(٣)، وورد مثل هذه الإشارة حين ذكر أبو هلال كذلك حواراً بين وزير المأمون الحسن بن سهل (٢٣٦هـ) وأحد كتابه^(٤).

وهذا يدل على أن الإدراك المبكر ليس لأهمية هذا اللون البلاغي فحسب المتمثل في معرفة فصحاء العرب له في استعمالهم كما روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرجل: أتبيع الثوب؟ قال الرجل: لا عافاك الله! فقال رضي الله عنه: قد علمتم لو كنتم تعلمون، قل: لا، وعافاك الله^(٥).

أقول لم تقتصر المعرفة على أهميته واستعماله في الكلام، بل في تحديد المصطلح عند السفاح (١٣٦هـ) كما مرّ آنفاً.

وزاد أبو هلال كلاماً جميلاً يوضح أهمية هذا اللون البلاغي إذ قال: «فإن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلئ بلا نظام»^(٦).

(١) كتاب الصناعتين (٤٣٨).

(٢) ينظر كتاب الصناعتين (٤ - ٥).

(٣) كتاب الصناعتين (٤٣٨).

(٤) ينظر كتاب الصناعتين (٤٤٠).

(٥) ينظر البيان والتبيين (٢٦١/١)، والبلاغة تطور وتاريخ (١٤).

(٦) كتاب الصناعتين (٤٣٨).

وإذا كانت مرحلة الفصل والوصل عند الجاحظ، وأبي هلال تمثل البدايات لرصد هذا اللون البلاغي، فقد ورد عند غيرهما إشارات إلى هذا اللون البلاغي، ولكنها إشارات موجزة، كما فعل الباقلاني (٤٠٣هـ) وهو يعدد وجوه إعجاز القرآن الكريم إذ أشار إلى أن كلام الفصحاء يتفاوت تفاوتاً بيناً في الفصل والوصل، في حين أن القرآن الكريم يكون ذلك فيه على حد واحد لا تفاوت فيه ولا انخراط^(١).

وكما ورد عند القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) حين عرض في حديثه لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ لسورة آل عمران، الآية ١٧ فقد ناقش ورود الواو في قوله سبحانه ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ أهى للعطف أم للاستئناف دون أن يصرح بمصطلح الفصل والوصل^(٢)، ولعل هذا ما دعا الدكتور عبدالفتاح لاشين ليجعل العنوان (مقدمات للفصل والوصل)^(٣) في دراسته للبلاغة عند القاضي عبد الجبار.

ويبدو أن الشريف المرتضى (٤٣٦هـ) قد تابع القاضي عبد الجبار في ذلك، أو أنهما اعتمدا على ما ذكره أبو علي الجبائي (٣٠٣هـ)^(٤).

(١) ينظر: إعجاز القرآن للباقلاني (٣٧ - ٣٨).

(٢) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (الجزء السادس عشر الخاص بإعجاز القرآن) (٣٧٩).

(٣) ينظر: بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية (٢١٥).

(٤) ينظر: غرر الفوائد ودرر القلائد المعروف بأمالى المرتضى للشريف المرتضى (٤٤٠/١ - ٤٤٢).

وقد تجاوز الأمر ذلك عند عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) رحمه الله الذي لم يقتصر على مجرد الإشارات، وإنما أفرد له باباً بعنوان: "القول في الفصل والوصل"^(١) فصار حديثه فيه، ودراسته له باباً ولج منه كثير من البلاغيين لدراسة هذا الموضوع، ابتداء من الفخر الرازي (٦٠٦هـ) رحمه الله في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"^(٢)، ثم تتابع البلاغيون في التأثر بما ذكره عبد القاهر مباشرة، أو ما لخصه عنه الفخر الرازي!!.

مع أن كتب النحو لا تخلو من حديث عن بعض مظاهر الفصل والوصل، كما هي عند سيبويه، والفراء، وغيرهما^(٣).

[ب] اقتران مصطلحي الفصل والوصل :

تختلف المصطلحات البلاغية - كغيرها من مصطلحات العلوم - في صياغتها؛ فمنها من ذوات الكلمة الواحدة، كالفساحة، والإيجاز، والإطناب، والتذليل، والتكميل، والتشبيه، والاستعارة، والكناية، والتعريض، والطباق، والتورية، والسجع، والجناس، وهذا هو الأصل في صياغة المصطلحات.

وقد يكون المصطلح من ذوات الكلمتين، سواء أكانت الثانية صفة للأولى، مثل: المجاز المرسل، أو المجاز العقلي، أو الأسلوب الحكيم، أو كانت الثانية مضافة إلى الأولى، مثل: براعة الاستهلال، أو مراعاة النظر، أو تجاهل العارف، أو حسن التعليل.

(١) ينظر دلائل الإعجاز (٢٢٢ - ٢٤٨).

(٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز (٣٢١ - ٣٣٦).

(٣) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي (٩٥).

وقد تزيد ألفاظ المصطلح لتصل إلى خمس كلمات، مثل تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهذا اللون من المصطلحات أشبه ما يكون بالتعريفات منه بالمصطلحات، فالأصل بالمصطلح أن يكون دالاً على المفهوم، ومختصراً؛ لكثرة تداوله.

ولهذا فالمصطلح الذي يعيننا - هنا - (الفصل والوصل) من المصطلحات الثنائية المقترنة بمقابلها، فالفصل لوحده مصطلح، والوصل مصطلح آخر، ولكنهما يمثلان لوناً من المصطلحات المقترنة التي تدرس فيها الظواهر الأسلوبية المتقابلة، ولا يدرس كل واحد على حدة، وهذا توجه يلحظ في الدراسات اللغوية بعامة، والبلاغية بخاصة، وهو يكشف عن لون من الدراسات التي يحتاج بعضها إلى بعض، فإذا أضيف إلى هذا الاحتياج أنها متقابلة أسهم ذلك في وضوح صورتها، وجلاء مفهومها؛ لأنه كما قيل:

وبضدها تتميز الأشياء

وهذا المسلك ظاهر في الموضوعات البلاغية، مثل: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والسلب والإيجاب، واللف والنشر، والطاعة والعصيان، الطرد والعكس.

ولعل مثل هذه الظاهرة تعدُّ من الإيجابيات في الدراسات البلاغية؛ لكونها تجمع المقابلات في حيز واحد، فيسهل استيعاب الموضوع.

[جا تقديم الفصل على الوصل:

التزم جمهور البلاغيين تقديم الفصل على الوصل في عنوان الباب، ويظهر أن هذا التقديم لسببين:

«أحدهما: أنه الأصل، والوصل طارئ عليه، وبيان ذلك أن الفصل حاصل بنفسه، فلا يحتاج إلى شيء، والوصل حاصل بزيادة حرف، فهو يحتاج، وغير المحتاج أولى بالأصالة.

والثاني: أن مدار الفصل على جهتين؛ أعني الاتحاد، والمباينة، ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط»^(١).

ويندر تقديم الوصل في العنوان، كما ورد عند الكرماسي (٩٠٦هـ)^(٢).

لكنهم في التعريف يبدؤون بتعريف الوصل، وتعليل ذلك أن الفصل والوصل متقابلان تقابل: العدم، والملَكَة، ولذلك فتقديم الفصل: «لأن الأعدام إنما تعرف بملكاتها، وأما في صدر الباب فقد قدم الفصل؛ لأنه الأصل والوصل طارئ عليه»^(٣).

(١) فيض الفتح على نور الأفاح ٥/٢، وينظر: شروح التلخيص ٢/٣.

(٢) ينظر: التبيان في شرح التبيين، ليوسف الكرماسي ٥٥٦.

(٣) المطول ٢٤٧.

المبحث الأول

اقتصار جمهور البلاغيين في دراستهم للفصل والوصل على الجمل

حين ينظر في ما أورده كثير من البلاغيين في دراستهم للفصل والوصل ، سواء بتعريفه أم بدراسة بعض جزئياته يلحظ أنهم يقصرونه على الجمل .
و بمتابعة تاريخية لمن عرض لدراسة هذا اللون بمفهومه الذي استقر عليه يمكن أن ندرك ذلك :

فكما مرَّ آنفاً فالجاحظ (٢٥٥هـ) ، وأبو هلال (٣٩٥هـ) من أوائل من أشار إلى الفصل والوصل ، ولكنها إشارات أبرزت المصطلح ، وبيان أهميته ، ونصوصاً مما يمثله هذا اللون ، ولم تزد سواء بذكر تعريف ، أو تفصيل أقسام .
ويمكن أن توصف دراسة عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) أنها البداية الحقيقية لدراسة الفصل والوصل دراسة تفصيلية ، إذ قال في بداية حديثه عن الفصل والوصل : «اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها... من أسرار البلاغة... وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة»^(١) ، وأدار دراسته على ما يقع من بين الجمل ، وإن كان عرض في أول حديثه إلى فائدة العطف في المفرد من الناحية النحوية ؛ ليكون توطئة وبياناً لما يحدّثه العطف باعتباره القضية المهمة التي يستند عليها موضوع الفصل والوصل ، لكنه لم يدرس ما يقع بين المفردات ، بل تجاوز ذلك إلى موضوعه الأساس وهو الجمل .

(١) دلائل الإعجاز (٢٢٢) .

وحذا الفخر الرازي (٦٠٦هـ) في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"^(١) حذو عبد القاهر، فقد أدار دراسته على ما يقع بين الجمل، ولم يعرض لا تنظيراً ولا تطبيقاً لما يقع بين المفردات، مع تصريحه في البدء أن العطف يقع في المفردات والجمل، ولا غرابة في متابعة الرازي لعبدالقاهر، فهو يلخص كتاب دلائل الإعجاز.

وقصر أبو يعقوب السكاكي (٦٢٦هـ) دراسته للفصل والوصل على ما يقع بين الجمل، سواء في حديثه النظري، أم في تطبيقاته^(٢).

ولم يفرد ضياء الدين بن الأثير (٦٣٧هـ) للفصل والوصل باباً، وإنما عرض لشيء من ذلك حين تحدث عن الحروف العاطفة^(٣).

وحظي الفصل والوصل بعناية متميزة عند ابن الزملكاني (٦٥١هـ) إذ كانت دراسته له متوازنة، بل تكاد تكون مناصفة بين الجمل والمفردات، فقد جعل دراسته في مقدمة وفصلين؛ عرض في المقدمة فائدته، وأقسامه، ثم جعل الفصل الأول للجمل، والفصل الثاني للمفردات متمثلات في الصفات^(٤)، وهو بهذا الصنيع يكون أول من اعتنى بدراسة الفصل والوصل بين المفردات، ولعله تأثر بما بثه الزمخشري في كشفه كما يرى ذلك شيخنا الدكتور محمد أبو موسى^(٥).

(١) ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز (٣٢١-٣٣٦).

(٢) ينظر: مفتاح العلوم (٢٤٨-٢٧٦).

(٣) ينظر: المثل السائر (٢٥٩/٢-٢٦٥).

(٤) ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لكمال الدين الزملكاني، تحقيق الدكتورة

خديجة الحديثي، والدكتور أحمد مطلوب، ص ٢٦٠-٢٨٩.

(٥) ينظر: البلاغة القرآنية في كشف الزمخشري (٤٣٠).

وذكر الزنجاني (كان حياً ٦٦٠هـ) الفصل والوصل، وقال: «حاصل معرفتهما يعود إلى معرفة مواضع العطف والاستئناف، والتهدي إلى كيفية إيقاع حروف العطف مواقعها»^(١).

ولا يختلف ما أورده ميثم البحراني (٦٧٩هـ)^(٢) عما ذكره الزنجاني، بل يكاد النص يكون مطابقاً، ولهذا فهما يتفقان في الاقتصار على الجمل في الجانب التطبيقي، ولذلك فمفهوم الفصل والوصل عندهما وإن كانا لم ينصا على الجمل، فهما يعنيناها؛ فلو اقتصر على ذكر العطف لأمكن احتمال إرادة المفردات، أما وقد صرح بمسألة الاستئناف، فهذا يؤكد أنهما يريدان الجمل فحسب؛ لكون الاستئناف لا يكون على مستوى المفردات.

ويأتي بدر الدين بن مالك (٦٨٦هـ) ليجعل الفصل والوصل أول أبواب "أحوال انتظام الجمل" وهو في هذا يسير على هدي أبي يعقوب السكاكي (٦٢٦هـ) كيف لا، وهو يلخص كتابه؟، بل نص في تعريفه على انحصاره في الجمل حين قال: «وهو ترك العطف بين الجمل التي لا موضع لها من الإعراب، وذكره»^(٣) ولهذا فموقف بدر الدين بن مالك يمثل توجه المدرسة العقلية التي سلكت سبيل السكاكي، واقتفى أثره جل أتباع هذه المدرسة.

وما ذكره ابن النقيب (٦٩٨هـ)^(٤) يكاد يكون هو نص ما ورد عند الزنجاني، وما ورد في كتابي ميثم البحراني المشار إليها آنفاً، فإما أن يكون ذلك تأثراً

(١) معيار النظر في علوم الأشعار (٥١/٢).

(٢) أصول البلاغة، لميثم البحراني (١٠٣)، ومقدمة شرح نهج البلاغة، لميثم البحراني (١٥٠).

(٣) المصباح في المعاني والبيان والبدیع (٥٨).

(٤) ينظر: مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبدیع وإعجاز القرآن (٣٨٦).

مباشراً منهما، أو يكون الثلاثة قد اعتمدوا على مصدر واحد؛ لتقارب عبارتهم، بل لتطابقها.

وأفرد شهاب الدين محمود الحلبي (٧٢٥هـ) حديثاً عن الفصل والوصل، وبدأه^(١) بعبارة مشابهة، إن لم تكن مطابقة لعبارة الزنجاني، والبحراني، وابن النقيب، وكأنهم ينتمون إلى مدرسة واحدة، أو يعتمدون على مصدر واحد، ولكن شهاب الدين الحلبي زاد عليهم بكثرة التفصيل، والنقل الصريح عن عبد القاهر الجرجاني، ولذلك لم يتحدث إلا عن الجمل^(٢).

ومع أن محمد بن علي الجرجاني (٧٢٩هـ) ألف كتابه "الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة"؛ ليستدرك على البلاغيين الذين قبله أو المعاصرين له ما وقعوا فيه من أوهام^(٣) إلا أن مسألة انحصار الفصل والوصل في الجمل لم تكن مما توقف عنده، أو وجه لها نقداً، بل سائر البلاغيين فيها، وقال في تعريفه للفصل والوصل: «الوصل: عطف جملة على أخرى، والفصل: هو ترك العطف»^(٤)، وكانت كل وقفاته عند قضايا تتصل بتقسيمات البلاغيين لمواضع الجمل، وقضية الجامع، والجملة الحالية^(٥).

(١) ينظر: حسن التوسل (١٥٨).

(٢) ينظر حسن التوسل (١٥٨ - ١٦٥).

(٣) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: مقدمة المؤلف (١ - ٢).

(٤) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (١٢١).

(٥) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة (١٢١ - ١٤١).

وقد كنت أتوقع أن تصدر ملحوظات محمد الجرجاني على البلاغيين قضية إغفالهم الحديث عن المفردات، لكون هذا الموضوع مما يلفت النظر أكثر من غيره.

أما الخطيب القزويني (٧٣٩هـ) فقد أكد انحصار دراسة هذا الموضوع في الجمل حين نص في تعريفه على أن: «الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه»^(١)، وهذا هو توجه السكاكي، ومن اقتفى أثره من أصحاب المدرسة العقلية - كما أشرتُ آنفاً -، ولما كان تلخيص القزويني للمفتاح هو قطب الرحى لكثير من المتأخرين، فقد تبعه في هذا التعريف جمعٌ من الشُّراح^(٢).

وسلك الطيبي (٧٤٣هـ) في التبيان مسلك المقتصرين على الجمل، بل جعل ذلك في عنوان الباب، إذ قال: «باب في الفصل والوصل وهو ترك العاطف بين الجمل وذكره»^(٣)، والتزم الاقتصار عليه في دراسته للباب^(٤).

وبدأ عضد الدين الأيحي (٧٥٦هـ) حديثه عن الفصل والوصل ببيان أنه يندرج في "وضع الجملتين" والتزم بالاقتصار على ما يقع منه بين الجمل^(٥)، ولم يذكر له تعريفاً.

(١) تلخيص المفتاح (شروح التلخيص) (٣/٣).

(٢) ينظر: شروح التلخيص (٥ - ٢/٣).

(٣) التبيان لشرف الدين الطيبي (١٣٠).

(٤) ينظر: التبيان لشرف الدين الطيبي (١٣٠ - ١٤٤)، وكذلك فعل في مختصره "لطائف التبيان"

(٧٤ - ٧٨).

(٥) ينظر: الفوائد الغيائية في علوم البلاغة (١٣٤ - ١٣٧).

وصدر البابر تي (٧٨٦هـ) حديثه عن الفصل والوصل بقوله: «الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه»^(١)، والتزم بالحديث عن الجمل، ولم يعرض للمفردات^(٢).

ولم يخرج سعد الدين التفتازاني (٧٩١هـ) عن الجمل اقتداء بما رآه صاحب التلخيص^(٣)، ومثله السيد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)^(٤).

واقصر الكرماسي (٩٠٦هـ) على الجمل، وقال في تعريفه: «والوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل ترك عطف بعضها على بعض»^(٥)، ولم يذكر شيئاً عن المفردات^(٦).

ويرى السيوطي (٩١١هـ) أن: «المراد بالوصل عطف الجمل بعضها على بعض، وبالفصل ترك التعاطف»^(٧)، وأكد ذلك في منظومته "عقود الجمان"^(٨) إذ قال في بداية الباب:

تعاطفُ الجُمْلِ يُدْعَى الوَصْلًا وتركهُ الفصلُ، فأما الأولى
وذكر الحسن بن عثمان المفتي (١٠٥٩هـ) أن مدار الفصل والوصل على:

(١) شرح التلخيص للبابر تي (٣٧١).

(٢) ينظر: شرح التلخيص للبابر تي (٣٧١ - ٤١٩).

(٣) المطول في شرح تلخيص المفتاح (٢٤٧ - ٢٨٢).

(٤) ينظر: حاشية السيد الشريف الجرجاني، مطبوعة على هامش المطول (٢٤٧ - ٢٨٢).

(٥) التبيان في شرح التبيين، ليوسف الكرماسي (٥٥٦).

(٦) ينظر: التبيان في شرح التبيين، ليوسف الكرماسي (٥٥٦ - ٦٨٢).

(٧) شرح عقود الجمان للسيوطي (٥٨).

(٨) في منظومته عقود الجمان، ينظر: شرح عقود الجمان للسيوطي (٥٨).

«النسبة بين مفهوم الجملتين»^(١)، ثم عرّف الوصل بأنه عطف جملة على أخرى^(٢).

ولعل ابن يعقوب المغربي (١١١٠هـ) شعر بمسألة انحصار الفصل والوصل بين الجمل ، فأضاف في تعريفه كلمة "الاصطلاح" ؛ وكأنه يريد أن يبين منهج البلاغيين في اصطلاحهم يقول : «الوصل في الاصطلاح : عطف بعض جنس الجمل على بعض... والفصل تركه»^(٣) ؛ لأنه في غير الاصطلاح غير محصور في الجمل!!.

ويقول الأخضري (٩٨٣هـ) في "الجواهر المكنون"^(٤) :
 الفصل ترك جملة أتت من بعد أخرى عكس وصل قد
 وتابعه شارح منظومته أحمد الدمنهوري (١٩٢هـ) في "حلية اللب المصون"^(٥) فجعل الفصل في الاصطلاح ترك عطف الجملة على أخرى ،
 والوصل عطف بعضها على بعض ، وفعل مثلهما مخلوف المنيائي (١٢٩٥هـ)
 في حاشيته على حلية اللب المصون^(٦).

وأما العلوي الشنقيطي (١٢٣٣هـ) فقد قال في منظومته^(٧) :
 تعاطفُ الجُمَلِ يُدْعَى وصلاً وعكسهُ هو المسمى فصلاً

(١) خلاصة المعاني (٢٥١).

(٢) ينظر : خلاصة المعاني (٢٥١).

(٣) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (شروح التلخيص ٣/٣).

(٤) الجواهر المكنون مطبوع مع (حاشية مخلوف المنيائي على شرح حلية اللب المصون ١١٣).

(٥) ينظر : (حاشية مخلوف المنيائي على شرح حلية اللب المصون ١١٣).

(٦) حاشية مخلوف المنيائي على شرح حلية اللب المصون (١١٣-١٨٨).

(٧) في منظومته نور الأقاح ، ينظر : فيض الفتاح على نور الأقاح (٦/٢).

وهذا نص صريح في انحصار الفصل والوصل - عنده - بين الجمل ، لكنه عرض لما يقع بين المفردات مصرحاً بالنقل عن بهاء الدين السبكي ، وابن الزملكاني^(١) .

ومما سبق نلاحظ أن جمهور البلاغيين يقصر دراسة الفصل والوصل على ما يقع بين الجمل .

(١) ينظر : فيض الفتح على نور الأفاق ٦/٢ .

المبحث الثاني

البلاغيون الذين درسوا الفصل والوصل بين المفردات

لعل من أوائل البلاغيين عناية بدراسة الفصل والوصل بين المفردات العلامة الزمخشري (٥٣٨هـ) إذ لم يقتصر في "الكشاف" على دراسة الفصل والوصل بين الجمل، بل شملت دراسته التطبيقية مواضع من الفصل والوصل بين المفردات^(١)، وكانت دراسته لتلك المواضع مما تأثر به بعض البلاغيين كابن الزمكاني (٦٥١هـ)، وحمزة العلوي (٧٤٩هـ)^(٢) كما سنعرف بعد قليل إن شاء الله.

وأفرد السهيلي (٥٨١هـ) في نتائج الفكر مسألة جعل عنوانها "مسألة في عطف النعوت بعضها على بعض"^(٣) عرض فيها لقضية من أهم قضايا الفصل والوصل بين المفردات، وما أورده فيها قريب الشبه بما ذكره الزمخشري في تطبيقاته.

ولعل من أوائل من دعا إلى عدم الاقتصار على دراسة هذه الظاهرة بين الجمل، وإنما يلحقون بها ما يقع بين المفردات يحیی بن حمزة العلوي (٧٤٩هـ)، ومع أنه لم يذكر تعريفاً للفصل والوصل، إلا أنه جعل قاعدته العظمى حروف العطف^(٤)، ثم أفرد حديثاً مهماً عن الفصل والوصل بين المفردات، وتتبع

(١) ينظر: الكشاف (٤١٣/٣)، و(٤٥٤/٤، ٤٥٥)، و البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (٤٣٠).

(٢) ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لابن الزمكاني (٢٦٠ - ٢٨٩)، والطراز لحمزة

ابن يحيى العلوي (٣٢/٢ - ٤٥)، و البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (٧٠٦ - ٧١٠).

(٣) ينظر نتائج الفكر في النحو (٢٣٨ - ٢٤٠).

(٤) الطراز للعلوي (٣٢/٢).

بعض شواهد في القرآن الكريم ، وبين بعض لطائفه وأسراره^(١) كما سيتضح لاحقاً إن شاء الله.

وإذا كان العلوي قد درس ما يقع بين المفردات ، وبين بعض لطائفه دون أن يثير مسألة إغفال البلاغيين لذلك ، فإن بهاء الدين السبكي (٧٦٣هـ) قد صرح بهذا الأمر فقال : « لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل »^(٢) ، ولم يكتف السبكي بذلك ، بل أفرد له تنبيهاً في آخر حديثه عن الفصل والوصل فقال : « تنبيه : قد عُلِمَ حكم الجملتين في الوصل والفصل ، أما المفردات فلم يتعرضوا لها في ذلك ، والظاهر أنهم إنما تركوا ذلك لأنه في الغالب واضح ، أو لأنه يعلم حكمه من الجملتين ... ، فنقول : الأصل في المفرد فصله مما قبله ؛ لأن ما قبله إما عامل فيه مثل : زيد قائم ، فلا يعطف المعمول على عامله ، أو معمول فلا يعطف العامل على معموله ، أو كلاهما معمول والفعل يطلبهما طلباً واحداً فلا يمكن عطفه ؛ لأنه يلزم قطع العامل عن الثاني ، مثل علمت زيدا قائماً ، ونحو ذلك »^(٣).

ومع أن العلوي الشنقيطي (١٢٣٣هـ) نص في منظومته على أن الفصل والوصل يكون بين الجمل إلا أنه في حديثه تناول ما يقع بين المفردات مصرحاً بالنقل عن السبكي ، وابن الزمكاني^(٤).

(١) ينظر : الطراز للعلوي (٢/ ٣٢ - ٤٥).

(٢) عروس الأفراح (شروح التلخيص) (١٦/٣).

(٣) عروس الأفراح (شروح التلخيص) (٣/ ١١٣ - ١١٤).

(٤) ينظر : فيض الفتاح على نور الأفاق (٦/٢).

ولو أجرينا موازنة سريعة بين أعداد البلاغيين الذين قصرُوا الموضوع في الجمل، وأعداد الذين درسوه في المفردات لوجدنا الفريق الأول يزيد على العشرين، ولا يصل الثاني إلا إلى ستة، اثنان منهم دراستهما تطبيقية هما الزمخشري، و السهيلي، ولم يكن عندهما باباً مستقلاً، وذلك راجع إلى طبيعة الكتابين.

ولهذا فالكتب البلاغية التي درست الموضوع دراسة نظرية وصرحت بدراسة ما يقع منه بين المفردات أربعة كتب فحسب!!.

ولعل هذا ما يفسر قول بهاء الدين السبكي في تنبيهه الذي مرّ آنفاً إن البلاغيين لم يتعرضوا للفصل والوصل بين المفردات.

وحين نبحث عن السبب في عزوف جمهور البلاغيين عن دراسة ما يقع بين المفردات يمكن أن يتمثل في الآتي:

أولاً: اقتداء كثير من البلاغيين بعبد القاهر الجرجاني الذي لم يول هذا الموضوع اهتمامه وعنايته، وعلى هذا النهج سار الفخر الرازي في نهاية الإيجاز، والسكاكي في المفتاح، وصاروا لمن بعدهما قدوة، وسلك سبيلهما جل أتباع المدرسة العقلية أعني مدرسة السكاكي والقزويني.

ثانياً: وضوح ما يقع بين المفردات قياساً لما يقع بين الجمل، وقد صرح السبكي بهذا السبب حين قال: «والظاهر أنهم إنما تركوا ذلك؛ لأنه في الغالب واضح»^(١)، ووضوح أغلبه لا يدعو إلى إهمال الحديث عنه كله؛ لما فيه من مسائل مهمة ستبين شيئاً منها لاحقاً إن شاء الله، ولو كان كل واضح متروكاً، لكان المطالب بتركه في علوم العربية أموراً كثيرة؛ لوضوحها.

المبحث الثالث

المواضع المحتملة لدراسة الفصل والوصل بين المفردات في أبواب البلاغة

يمكن أن يسأل الباحث سؤالاً ذا صلة بهذا الموضوع: أين يدرس هذا الموضوع لو لم يدرس في باب الفصل والوصل؟؛ ليكون ذلك تعليلاً لبقاء باب الفصل والوصل خاصاً بالجملة!!.

الاحتمال الأول: دراسته في أحد أبواب علم المعاني غير الفصل والوصل: قد يقال إنه يمكن دراسة الفصل والوصل بين المفردات في باب آخر من أبواب علم المعاني، مثل دراستهم للتوابع، أو القيود، أو المتعلقات كما درست تتابع الصفات وغيرها، ولأنهم درسوا بعض مظاهر العطف هناك^(١).

ويجاب عن ذلك بالقول إن دراسة القيود أو المتعلقات في باب المسند، أو باب المسند إليه عند البلاغيين تعتمد على النظر في ثلاثة أمور هي ما يجري بين هذه القيود أو المتعلقات من: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير.

أما مسألة الفصل بين هذه القيود، أو الوصل بينها فليست من اهتمام البلاغيين هناك، ثم إن المفردات قد لا تكون من المتعلقات أو القيود، لأنها ربما كانت أحد الركنين - كما سيرد في الحديث عن المفردات من نوع تعدد الأخبار -، ولذلك فلا بد - والحالة تلك - من إفراد دراسة الفصل والوصل بين المفردات في باب الفصل والوصل نفسه؛ لأنه أولى بذلك، لهذا يحسن إعادة النظر في تعريفه؛ ليدخل فيه ما يقع بين المفردات، وينتهي بذلك الإشكال!!.

(١) ينظر: شرح التلخيص للبابرتي (٢٢٦ - ٢٢٨)، والتبيان للطبي (٧٨ - ٨١).

الاحتمال الثاني : دراسة ذلك في علم البديع:

يحسن التنبيه إلى ورود بعض الفنون البديعية المشابهة في ظاهرها لما يكون بين المفردات ، وهذه الفنون البديعية تعتمد على تعدد المفردات ، وسماء بعض البلاغيين : "التعديد"^(١) ، وسماء بعضهم "سياقة الأعداد"^(٢) ، وبعضهم "تنسيق الصفات"^(٣) ، وتعريف هذا اللون هو : «إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد ، فإن روعي في ذلك ازدواج ، أو مطابقة ، أو تجنيس ، أو مقابلة ، فذلك الغاية في الحسن»^(٤) ، وما ذكرته في النص السابق ليس كله تعريفاً لهذا النوع ، فالتعريف هو "إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد" ، وما جاء بعده ذكرته لتوضيح اهتمام البديعيين بهذا الجانب الخاص بالتحسين ، ولذلك لم يرد في التعريف ، ولا في ما يزيد هذا اللون حسناً عندهم ما يشير إلى مسألة الفصل والوصل ، فالمهم هو التعديد بمحد ذاته ، سواء أكان متصلاً أم منفصلاً ، وإن كانت جل شواهدهم على ما جاء متعديداً وموصولاً بالواو!.

ومن شواهدهم : قوله تعالى : ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَنَبْشِرُ الْصَّابِرِينَ﴾ [سورة البقرة ، الآية ١٥٥].

(١) ينظر : نهاية الإيجاز للرازي (٢٩٠) ، وشرح الكافية البديعية للحلي (٣٠٦) ، وحنائق السحر للوطواط (١٤٩) ، وحسن التوسل للحلي (٢٤٧) ، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي (٣٩٠/٢) ، وأنوار الربيع لابن معصوم (١٢٨/٦).

(٢) ينظر : يتيمة الدهر للثعالبي (٢٤٣/١) ، وحنائق السحر للوطواط (١٤٩).

(٣) الإيضاح في شرح مقدمات الحريري (تحقيق الدكتور حمد الدخيل) (١١٧) ، وأزهار الربيع للوجيه العلوي (مخطوط) (١٩٤).

(٤) شرح الكافية البديعية (٣٠٦).

وقوله تعالى: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَنِيتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ
بِالْأَسْحَارِ﴾ [سورة آل عمران، الآية ١١٧].

وقول أبي الطيب المتنبي^(١):

الخليل والليل والبيداء تعرفني والضرب والطعن والقرطاس والقلم
وهي كما يُلحظ بوضوح من شواهد الوصل بين المفردات.

ومما سبق يتبين أن اهتمام البديعيين ينصب على مجرد التعداد، ولم يتوقفوا
بشأن الفصل والوصل؛ لأن غاية أولئك تنصب على وجوه التحسين!!،
ولذلك فموضع دراستهم له لا يغني عن دراسته في باب الفصل والوصل.

فإذا ما استصحبنا اختصاص علم المعاني بقضايا تركيب الكلام، وكون
الفصل والوصل بين المفردات داخلياً في التركيب تَعَيَّنَ - حينئذ - أن تكون
الدراسة لهذا الموضوع في علم المعاني.

كما أن عدم إدراج بعض البلاغيين لهذا الموضوع في تعريف الفصل والوصل
لا يعني بالضرورة منعهم لدراسته، بدليل استدراك السبكي في تنبيهه، وتأكيد
عدد منهم على مسألة الاصطلاح في تعريفاتهم التي يحصرّون الموضوع فيها
بالجمل.

ولكل ما سبق فإن المكان المناسب لدراسة هذا الموضوع هو باب الفصل
والوصل، ليكون قسيماً لما يقع بين الجمل، والله أعلم.

(١) ينظر: شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٨٥/٤.

المبحث الرابع

مواضع فصل المفردات

أولاً: الأصل في مواضع الفصل (فصل صفات الذات الواحدة):

حين تكون المفردات صفات لذات واحدة يمكن أن تجتمع في الظاهر، فالأصل - حينئذ - الفصل ؛ لأنها بمثابة الشيء نفسه، ولو جاء الوصل لكان عطفًا للشيء على نفسه، وهذا لا يكون ؛ نظراً لأن العطف يقتضي التغاير، ولذلك قال ابن الزملاكاني (٦٥١هـ): «الأصل في الصفات أن لا يعطف بعضها على بعض ؛ لاتحاد محلها، وقيامها مقام الموصوف»^(١)، وخير ما يمثل هذا الصنف من المفردات صفات الباري جلّ وعلا التي لا تكون في ظاهرها متضادة، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة، الآيات ٢ - ٤].

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ [سورة الناس، الآيات ١ - ٣].

ويلحظ أن الصفات المتوالية السابقة هي صفات لله جلّ وعلا جاءت دون توسط العطف بينها، ولعل مجيئها دون عاطف يؤكد أنها في الموضعين: في سورتي الفاتحة، والناس تعبر بمجموعة عن صفات الله جلّ جلاله التي تُمثّل أنواع التوحيد الثلاثة:

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن (٢٨٣).

فتوحيد الإلهية: تُعبرُ عنه الآيتان : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ، و﴿إِلَهُ النَّاسِ﴾.

وتوحيد الربوبية: تُعبرُ عنه الآيتان : ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾.

وتوحيد الأسماء والصفات: تمثله الآيات : ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ، و﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾.

فإذا استحضرنا أن هذه الآيات تقع في سورتين: إحداهما أول المصحف، والأخرى آخره أدركنا أهمية موضوع الآيات التي بدأ المصحف بها وختم بها، وعرفنا هذا التعانق العجيب بين أول المصحف وآخره، ولا عجب، فهو من لدن لطيف خبير!!.

ومن شواهد الفصل بين المفردات في صفات الله جلّ وعلا، قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَمَلِكُ الْقُدُّوسُ أَلَسَّلَامُ أَلْمُؤْمِنُ أَلْمُهَيِّمُ أَلْعَزِيزُ أَلْجَبَّارُ أَلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة الحشر، الآيات ٢٢-٢٣]، فكل الصفات التي وردت في الآيتين إنما هي لله سبحانه، ولعل القارئ يتأمل ختم الآية بتنزيه الله عن الشرك، ففي ذلك - والله أعلم - نفي مظنة فهم الشرك بعد قراءة هذه الصفات المتعددة، والقطع بأنها لله وحده جلّ وعلا!.

ويذكر يحيى العلوي (٧٤٩هـ) تعليلاً للفصل بين الصفات بقوله: «فأما الصفات فالأكثر أنه لا يعطف بعضها على بعض، كقولك: مررت بزيد الكريم العاقل الفاضل، وإنما قلّ العطف فيها؛ لأن الصفة جارية مجرى الموصوف، ولهذا فإنه يمتنع عطفها على موصوفها، فلا يجوز أن تقول: جاءني زيد

والكريم، على أن الكريم هو زيد؛ لاستحالة عطف الشيء على نفسه»^(١)، ثم بين متى يجوز عطف بعضها على بعض كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله.

وينص يحيى العلوي على مسألة صفات الله جلّ وعلا بقوله: «فأما الأوصاف الجارية على الله تعالى فقلماً يأتي فيها العطف، وما ذاك إلا لأنها أسماء دالة على الذات باعتبار هذه الخصائص لها، ووافقت الذات في عدم الأولية لها، فلاجل هذا جرت مجرى الأسماء المترادفة»^(٢)، ولهذا يمكن القول إن الصفات الخاصة بالله جلّ وعلا متحدة باعتبار الذات، ومتعددة باعتبار الصفات. ولذلك يمكن للمتبع لورود صفات الله جلّ وعلا في القرآن الكريم أن يلحظ مجيئها مفصولة؛ لكونها صفات ذات واحدة لله سبحانه وتعالى مثل الآيات السابقة، ومثل:

قوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَيْكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [سورة هود، الآية ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الإسراء، الآية ١]، وقوله تعالى: ﴿الرَّ كِتَبٌ أَحْكَمْتُ أَيْتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود، الآية ١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [سورة هود، الآية ٩٠].

وهكذا في كل المواضع في كتاب الله ما عدا موضعين جاءت فيهما بعض الصفات موصولة بالواو هما: قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة الحديد، الآية ٢٣].

(١) الطراز للعلوي (٣٣/٢ - ٣٤).

(٢) الطراز للعلوي (٣٤/٢)، وينظر تحقيق الدكتور عبد المحسن العسكر (٣٧٨/١).

وقوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [سورة غافر، الآية ١٣].

وسياتي تعليل ذلك بعد قليل إن شاء الله.

ومن تعدد الصفات مفصلة قوله سبحانه في صفات الرسول ﷺ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة، الآية ١٢٨]، فقد وصف ﷺ بأربع صفات غير صفة الرسالة، وكلها جاءت مفصلة؛ لكونها صفات تجتمع فيه عليه السلام، وليس بين هذه الصفات تضاد.

ومن ذلك ما وصف الله به إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ [سورة هود، الآية ١٧٥].

ومن تعدد الصفات دون عطف الصفات السبع الأولى في قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَبِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْمُتَّخِضُونَ الرَّاكِعُونَ السَّجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة التوبة، الآية ١١٢]، فالصفات الست السابقة يمكن اجتماعها، وأما عطف الناهين عن المنكر على الأمرين بالمعروف فلوجود التضاد الظاهر بينهما كما سنعرف في الحديث عن الوصل.

ومن ذلك كذلك الصفات السبع الأولى في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبَدِّلَهُٓ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مِثْلَ مَثَلِئِكَ فَبِئْسَ مَا تَحْكُمُ بِغِدَّتِ عِبْدَتِي سَبَّحْتَ بِئْسَ وَابْتِكَارًا﴾ [سورة التحريم الآية ٥]، وما جرى من عطف الصفة الأخيرة على التي قبلها؛ لكونها مضادة لها كما سنعرف إن شاء الله في الحديث عن الوصل.

وقوله تعالى في صفات من نهى رسوله ﷺ عن طاعتهم: ﴿وَلَا تُطِيعُوا كُلَّ حَلَّافٍ مِثْلِهِ ۚ هَٰذَا مِثْلُ مِمَّا بَنِمِمْ ۚ مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٌ ۚ عُنُلٍ بَعْدَ ذَٰلِكَ رَنِيمٌ ۚ﴾ أن كان ذا مالٍ وَبَيْنَ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ۚ سَنَسْمُهُ عَلَى الْخُرُطُومِ ۚ إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿سورة القلم، الآيات ١٠-١٧﴾، فذكر ست صفات لهؤلاء كلها يمكن اجتماعها.

وقوله تعالى في وصف بعض الكفار: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ۚ مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ۚ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ (سورة ق، الآيات ٢٤-٢٦)، فذكر جلّ وعلا لهذا النوع من الكفار خمس صفات تجتمع فيهم.

ومن ذلك قوله تعالى في بعض صفات المنافقين: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية ١٨)، فهم لا يسمعون خيراً، ولا يتكلمون بما ينفعهم، وهم في ضلالة وعماية بصيرة^(١)، فالصفات الثلاث كلها مجتمعة فيهم في وقت واحد. ولا بد من مراعاة مراد المتكلم؛ لكون صفات الذات الواحدة يمكن أن يعطف بعضها على بعض إذا أريد التنبيه على تباينها كما سيأتي، وأما إن «كان المقام مقام تعداد الصفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف»^(٢)، ولأن تعدد الصفات دون عطف بسبب اتحاد «موصوفها، وتلازمها في نفسها، وللإيدان بأنها في تلازمها كالصفة الواحدة»^(٣).

(١) ينظر تفسير ابن كثير (٩٣/١).

(٢) بدائع الفوائد (٤٥/٣).

(٣) بدائع الفوائد (٤٥/٣).

وإن كان الموصوف لا يتعين إلا بعدد من الصفات، فلا بد - والحالة هذه - من توالي الصفات دون عاطف^(١)، كقولنا: أريد أن أعرف اسم الطالب المجد الأجل الطويل الذي يجلس في الصف الأول، فذكر الصفات الأربع مقصود؛ لأن هذه الصفات مجتمعة هي التي تؤدي لتمييز الطالب المقصود، والاكتفاء ببعضها ربما يُشرك معه غيره ممن يشترك معه في بعض الصفات المذكورة. وأما إن كان الموصوف يتعين ببعض الصفات، فما يتحقق به تعين الموصوف يذكر دون توسط العطف بينها إذا لم يكن بينها تضاد، وما عدا ذلك يمكن أن يعطف أو يفصل حسب مراد المتكلم، كما سيأتي في الحديث عن الوصل بين المفردات.

وقد تكون المفردات من نوع تعدد الأخبار، فإذا كان اللاحق مفرداً لا جملة فإن المفردات تتوالى دون عطف، فيكون هذا من مواضع فصل المفردات، مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْكَبِيرُ﴾ ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج، الآيات ١٤-١٦].

أما لو كان اللاحق جملة فلا بد من الوصل حينئذ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ﴾ [سورة البروج، الآية ١٣]، ويلحظ أن الثاني، أعني إذا كان اللاحق جملة فهذا يخرج عن موضوع المفردات إلى الجمل.

ثانياً: الفصل بين المتضادات:

الأصل في الصفات المتضادة أن تكون موصولة كما سيأتي تفصيله في الحديث عن مواضع الوصل إن شاء الله .

(١) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، لعبد الرحمن الميداني (١/٥٦٥).

وقد ترد بعض الصفات المتضادة مفصولة، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ ① خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ [سورة الواقعة، الآيات ٣-٢] فالخافضة ضد الرافعة، ومع ذلك لم تعطف الثانية على الأولى! يقول الدكتور محمد أبو موسى: «أي تخفض، وترفع في زمن واحد، ويقع منها الفعلان معاً، ولو قال "خافضة، ورافعة" لم يكن ذلك» ②، وهذا الوصف في اجتماع النقيضين يلائم وصف يوم القيامة الذي يرفع الله به أقواماً، ويخفض آخرين، ففي الوقت نفسه يرفع الله أوليائه إلى الجنة، ويخفض أعداءه إلى النار ③، ولا شك في أن اجتماع النقيضين في ذلك اليوم ينبئ عن هوله، وعظم ما يجري فيه.

وما ورد في الآية السابقة له نظير ④ في قول امرئ القيس واصفاً حصانه: مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعاً كجلمود صخر حطه السيل من عل ⑤ فالمكر ضد المفر، والمقبل ضد المدبر، فلماذا لم تأت الواو بينهما؟ الجواب عن ذلك أن امرأ القيس قصد ذكر هذه المتضادات، متعمداً عدم ذكر الواو بينها؛ ليصل إلى وصف هذا الحصان بأنه يجمع المتناقضات في وقت واحد، ولذلك يلحظ تأكيد بقوله "معاً" فهو يقصد أن الحصان يقوم بتلك الصفات في وقت واحد مبالغة في قدرة الحصان على التكيف بما يريده فارسه بهذه الصفات جميعاً في وقت واحد!!.

(١) دلالات التراكيب (٢٨٤).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٥٠٨-٥٠٧/٦).

(٣) ينظر: دلالات التراكيب (٢٨٤).

(٤) البيت من معلقة امرئ القيس، ينظر شرح القصائد المشهورات لابن النحاس (٣٤).

ويلمح الدكتور محمد الأمين الخضري غرضاً مهماً لمجيء المتضادين دون عاطف هو التنبيه على سرعة الحدث، فذكر أن الجمع «بين الكر والفر في بيت امرئ القيس، والخفض والرفع في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾» غرضه إبراز سرعة الحدث دلالة على تفوق فرس امرئ القيس وتميزه بإمكانية غريبة يستطيع معها إحداث عملين متضادين في وقت واحد، وفي جانب الله تبرز قدرته المطلقة التي تمسك بنواصي الكائنات، فتحدث بها أفعالاً متضادة في سرعة تشعر معها بتوقف عقارب الزمن؛ لتصغي إلى بديع قدرة الله، وترى ما هو متناقض في عزف المخلوق غاية الانسجام في فعل الخالق»^(١).

وأشار الدكتور منير سلطان إلى فائدة الإيقاع السريع الذي يصور الأحداث المتلاحقة في يوم القيامة دون أن يصرح بأثر الفصل في ذلك^(٢).

ثالثاً: الفصل بين ما يوهم التضاد من الصفات المتقابلة:

وربما توهم القارئ وجود تضاد في صفات لم يوصل بينها، كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة المائدة، الآية ٥٤)، فقوله جلّ وعلا: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ مع ما بين أدلة وأعزة من تضاد، ومثل ذلك ما بين المؤمنين، والكافرين، فتكون - حينئذ - المقابلة، فالسبب في الفصل بينهما إمكان اجتماع الصفتين في وقت واحد، وهذا يؤكد اشتراك الصفتين، وينفي

(١) الواو ومواقعها في القرآن الكريم (٧٧).

(٢) ينظر: بلاغة الكلمة والجملة والجمال (٢٣١).

التغاير الداعي إلى الوصل ، بل لو تم الوصل فليل مثلاً : «أُذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ» ، لدل ذلك على أنهما طائفتان : إحداهما : «أُذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» ، والثانية : «أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ» ، وهذا غير مقصود والله أعلم .

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن قوله تعالى : «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ» [سورة الفتح ، الآية ٢٩] ، فالآية تتحدث عن صفات رسول الله ﷺ وأصحابه ، وفيها صفات متضادة ، فأشداء تضاد رحماء ، وهو تضاد خفي ، إذ جاء الطباق بين «أَشِدَّاءُ» و«رُحَمَاءُ» ، ومعروف أن الشدة يقابلها اللين ، ولكن التعبير في الآية جاء بلفظ «رُحَمَاءُ» ؛ لأن الرحمة مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ، فاللين سبب في الرحمة ، والرحمة مسببة عن اللين .

ولعل السر البلاغي في التعبير بالرحمة بدلاً عن اللين أن الرحمة من المعاني النبيلة الشريفة التي لا تأتي إلا من قوي قادر ، في حين أن اللين قد يكون عن ضعف ، فكان الآية تضمنت الإشارة إلى أن محمداً ﷺ وأصحابه أقوياء ، وفي الوقت نفسه رحماء .

كما تضمنت الآية الطباق بين لفظ «الْكُفَّارِ» والمؤمنين المعبر عنهم بقوله سبحانه : «بَيْنَهُمْ» ، ومع أن هذه الصفات متقابلة ، فلكونها طائفة واحدة تجتمع فيهم تلك الصفات امتنع الوصل ، وتعين الفصل والله أعلم .

رابعاً : الفصل بين ما لا تضاد بينهما :

ولا يقتصر الوصل بين الصفات المتضادة ، بل يتجاوز ذلك إلى ما يراد تمييزه ، والتأكيد على اجتماعه مع غيره ، كقوله تعالى : «حَمَّ ۖ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ۝ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

إِلَيْهِ الْمَصِيرُ» [سورة غافر، الآيات ١ - ٣]، فالسر - والله أعلم - في الوصل بين غافر الذنب وقابل التوب، مع الفصل في بين الصفات السابقة كما أوضحه العلوي (٧٤٩هـ) حين قال: «وأما مجيء قوله ﴿وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ بالواو مع كونها من صفات الأفعال لأمرين:

أما أولاً: فلأن المرجع بالمغفرة إلى السلب؛ لأن معنى "الغافر" هو الذي لا يفعل العقوبة مع الاستحقاق، والمرجع بقبول التوبة إلى الإثبات؛ لأن معناه أنه يقبل العذر والندم، فلما كانا متناقضين بما ذكرناه، وجب ورود الواو فصلاً بينهما... وأما ثانياً: فلأنهما وإن كانا من صفات الأفعال لكنه جمع بينهما بالواو؛ لسر لطيف، وهي [كذا] إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين: بين أن تقبل توبته فتكتب له طاعة من الطاعات، وأن يجعلها إحصاءً للذنوب كأنه لم يذنب، كأنه قال: جامع المغفرة والقبول.

ومن وجه آخر، وهو أنهما وإن كانا من صفات الأفعال خلا أن المغفرة مختصة بالعبد، وقبول التوبة مختص بالله تعالى، فلما تغير أمر هذا الوجه لا جرم وردت الواو منبهة على تغايرهما^(١).

وربما يكون السبب في: «دفع توهم المطابقة بين غفران الذنب وقبول التوبة»^(٢)، ومعنى هذا الكلام أنه لو جاءت دون واو (غافر الذنب قابل التوب) لتوهم اتحادهما، فيكون الأول هو الثاني، والثاني هو الأول، وأحدهما يغني عن الآخر!!.

(١) الطراز للعلوي (٣٦/٢ - ٣٧).

(٢) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، لعبدالرحمن الميداني (٥٦٧/١).

ويرى الدكتور محمد أبو موسى^(١) أن ما ذكره العلوي (٧٤٩هـ) قد أفاده من الزمخشري (٥٣٨هـ)^(٢).

وذكر ابن الزملكاني (٦٥١هـ) تعليلاً للعطف بقوله: «لأن "غافراً" و"قابلاً" صفة تشعر بحدوث المغفرة والقبول وهما من صفات الأفعال وفعله في غيره لا في نفسه، فدخل حرف العطف للمغايرة بين المعنيين، ولتنزيلهما منزلة الجملتين نَبّه العباد على أنه يفعل هذا، ويفعل هذا؛ ليرجوه ويأملوه»^(٣).

ويرى ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) تعليلاً قريباً مما ذكره ابن الزملكاني إذ يقول ابن قيم الجوزية: «لأن غفران الذنب، وقبول التوب قد يظن أنهما يجريان مجرى الوصف الواحد؛ لتلازمهما، فمن غفر الذنب قبل التوب، فكان في عطف أحدهما على الآخر ما يدل على أنهما صفتان وفعالان متغايران، ومفهومان مختلفان لكل منهما حكمه.

أحدهما: يتعلق بالإساءة والإعراض، وهو المغفرة.

والثاني: يتعلق بالإحسان والإقبال على الله تعالى والرجوع إليه، وهو التوبة، فتقبل هذه الحسنة، وتغفر تلك السيئة»^(٤).

فكل التعليلات ترى أن الوصل بالواو إنما هو لتأكيد أن غفران الذنب مغاير لقبول التوب، سواء أكانت المغايرة بسبب التقابل أم بسبب إرادة تميز كل منهما.

(١) ينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ٧٠٧.

(٢) ينظر كلام الزمخشري في الكشف ١١٦/٤.

(٣) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٢٨٦.

(٤) بدائع الفوائد ٤٥/٣.

المبحث الخامس

مواضع الوصل بين المفردات

أولاً: ما يقتضيه الوصل من التغيرات والاشتراك:

حين اقتصر البلاغيون على الواو دون بقية أدوات العطف الأخرى فلأنها تقتضي مطلق الجمع، إفادتها للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه غير مقيد بمعنى، ولا لاحقية، ولا سابقة^(١)، في حين تختص أدوات العطف الأخرى بمعانٍ محددة^(٢)، وهذا يجعل الواو محتملة لمعانٍ متعددة، وصالحة للاستعمال في مواضع عديدة لا تصلح لها بقية أدوات العطف، وهذا يعني دلالتها على الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في شيء ما، وهذا ما دعا البلاغيين للحديث عن موضوع "الجامع"؛ ليعرفوا مجالات الاشتراك بين المتعاطفين^(٣). ولبعض النحويين آراء مختلفة في ما تفيده الواو بالنسبة لمطلق الجمع، أو الترتيب، فبعض الكوفيين يرى أنها تفيد الترتيب، وبعض النحويين يرى أنها تأتي لغير مطلق الجمع، فتأتي بمعنى "أو"، وتأتي للتقسيم^(٤).

(١) ينظر: بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب (٢٢٥).

(٢) ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز (٣٢١-٣٢٢)، والمطول (٢٤٧).

(٣) ينظر الحديث عن الجامع في: مفتاح العلوم للسكاكي (٢٥١-٢٥٢)، وشرح التلخيص

للإبرتي (٣٩٣-٤٠١)، والمطول (٢٦٨-٢٧١).

(٤) ينظر: كتاب معاني الحروف للرماني (٥٩-٦٠)، ووصف المباني في شرح حروف المعاني

(٤٧٤-٤٧٥)، والجنى الداني في حروف المعاني (١٥٨-١٦٠)، وبلوغ الأرب في الواو في

لغة العرب (٢٢٦-٢٢٩).

ولا تقتصر دلالة العطف بالواو على الاشتراك، وإنما تفيد معنى آخر مصاحباً له هو التغاير، ففي الوقت الذي تدل فيه الواو العاطفة على اشتراك المتعاطفين في شيء فإنها تقتضي تغاير هذين المتعاطفين؛ لأنه لا يمكن أن يكونا شيئاً واحداً؛ لاستحالة عطف الشيء على نفسه^(١).

ولهذا فالواو العاطفة الواقعة بين المفردات تفيد أمرين متلازمين هما: الاشتراك، والتغاير، ومما يؤكد ذلك قول المالقي (٧٠٢هـ) عن الواو العاطفة: «ومعناها الجمع والتشريك، ولا تخلو عن هذين المعنيين في عطف المفردات؛ لأنها لا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، فإن عطف مفرداً على مفرد فإنها تُشرك بينهما في اللفظ والمعنى»^(٢)، وللقارئ الكريم أن يتساءل عن حدود هذا التشريك، وهل هو على درجة واحدة بين الموصولات؟ ذلك ما سيتبين إن شاء الله في الموضوع التالي.

ثانياً: حدود الاشتراك في الوصل:

الأصل في الوصل بين المفردات الاشتراك بينها في اللفظ والمعنى، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الزَّكَاةِ وَالْغَرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآبَنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة التوبة، الآية ٦٠] فلاشتراك - حينئذ - يكون شاملاً للفظ والمعنى، فالأصناف الثمانية المذكورون في الآية يشتركون في استحقاق تلك الصدقات، إضافة إلى الاشتراك اللفظي الإعرابي، وهذا هو الأصل في الوصل بين المفردات.

(١) ينظر: الطراز للعلوي (٣٤/٢).

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني (٤٧٣).

غير أنه يرد في بعض المواضع ما يخالف ذلك ، ولهذا يحسن التنبيه إلى أن الواو العاطفة ليست في كل مواضعها مفيدة للجمع بين ما قبلها وما بعدها ؛ لأن من معاني الواو العاطفة أنها تأتي بمعنى "أو" ، وقد صرح بذلك جمهرة من العلماء^(١) ، فإذا كانت بمعنى "أو" فإنه لا يجتمع ما قبلها مع ما بعدها ، فينتفي الاشتراك المعنوي - حينئذ - ويبقى الاشتراك اللفظي في الإعراب فحسب ، ومع ما في هذه المسألة من خلاف بين النحويين في الأمثلة والشواهد التي أوردوها ، وبقاء الواو فيها على أصلها ، أو إفادتها معنى "أو"^(٢) فإن المسألة تكون خطيرة حين يكون الأمر متصلاً باستنباط حكم من آية بناء على هذا المعنى ، كما هو في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرِثَةُ الْوَارِثِينَ أُولَئِكَ يَكُونُونَ لَكُمْ مَرْجُوعًا إِلَىٰكُمْ وَأُولَئِكَ يَتْلَوْنَ آيَاتِ اللَّهِ وَلَهُ يَحْكُمُونَ﴾ [سورة النساء: ٢٣] ، فقله سبحانه ﴿مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرِثَةُ الْوَارِثِينَ﴾ إذا كانت الواو للجمع بين ما قبلها وما بعدها يكون المباح من النساء تسعاً ، وهذا ما اعتمدت عليه طائفة من الشيعة في إباحة الجمع بين تسع^(٣) زوجات !! ؛ ولذلك ينص كثير من المفسرين على بيان أن المعنى : انكحوا ما طاب لكم من النساء : اثنتين ، أو ثلاثاً ، أو أربعاً^(٤) .

(١) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ٤٨٨ ، والجنى الداني في حروف المعاني (١٦٦) ، والفلك الدائر لابن أبي الحديد (٢٦٧) ، وبلوغ الأرب في الواو في لغة العرب (٢٢٩ - ٢٣٢) .

(٢) ينظر: بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب (٢٢٩ - ٢٣٢) .

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (١٩٩/٢) ، وتفسير التحرير والتنوير (٢٢٥/٤) .

(٤) ينظر مثلاً: بدائع التفسير "الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية" (١٠/٢) .

ولهذا فإن كان الوصل بالواو المفسرة بـ "أو" في مثل حال الآية فإن الاشتراك - حينئذ - ينحصر في الجانب اللفظي وهو الإعراب، أما الجانب المعنوي، وهو اجتماع المتعاطفين فلا يكون - هنا -؛ لقيام الأدلة على امتناع اجتماعهما^(١)، مع احتفاظ الواو بدلالاتها على الاشتراك في المعنى كما سيتبين لاحقاً.

وما دام الأمر كذلك فلسائل أن يسأل عن السر في التعبير بالواو بدلاً من أو؟. أقول لقد أجاب الفخر الرازي رحمه الله عن ذلك بقوله: «لو جاء بكلمة "أو" لكان ذلك يقتضي أنه لا يجوز ذلك إلا على أحد هذه الأقسام، بمعنى أن بعضهم يأتي بالثنائية، والبعض الآخر بالثلاثية، والفريق الثالث بالتربيع، فلما ذكره بحرف الواو أفاد ذلك أنه يجوز لكل طائفة أن يختاروا قسماً من هذه الأقسام»^(٢)، ولذلك فاحتفاظ الواو بدلالاتها الأصلية (الاشتراك) يأتي من عدم الاختصار على واحد من الثلاثة: إما الثنائية، أو الثلاثية، أو التربيع الذي تفيدته "أو"، بل يصح اجتماع الثنائية لأناس، والثلاثية لآخرين، والتربيع لفئة ثالثة؛ لأن الخطاب عام.

وقد يرد الوصل بين مفردتين لا يمكن اشتراكهما اشتراكاً كاملاً، كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [سورة المائدة، الآية ٦٦]، فحين ننظر إلى قوله سبحانه ﴿بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نجد أن الواو وصلت بين الرؤوس

(١) ينظر التفسير الكبير للفخر الرازي (١٤٠/٩ - ١٤٣).

(٢) التفسير الكبير (١٤٣/٩).

والأرجل، فهل يشتركان في المسح؟ وبخاصة إذا استحضرنّا قراءة الجر^(١) في «وَأَرْجُلَكُمْ»، ومع أن الزمخشري ذكر تعليلاً لطيفاً لعطف الأرجل التي تغسل على الرؤوس التي تمسح؛ لأن الأرجل مظنة للإسراف في الغسل، فعطفت على الرؤوس للتنبيه على الاقتصاد في غسلها^(٢)، أقول مع ذلك فإن اشتراك الأرجل مع الرؤوس ليس اشتراكاً كاملاً، لا من حيث الاشتراك اللفظي في الإعراب على قراءة النصب، ولا من حيث المعنى في الاقتصاد على المسح، مع أن مسألة المسح قضية خلافية فقهية منشؤها هذا الوصل بين المفردتين.

ولا بد من التنبيه كذلك إلى أن المفردات المتجاورة قد يكون اتصال أحدها بمفردات غير متصلة بها في النظم اتصالاً مباشراً، كآية السابقة فالأرجل من حيث المعنى مشتركة مع معمولات الفعل «فَاغْسِلُوا»: الوجوه، والأيدي؛ ولهذا فهي تغسل مثلها، ولا تمسح كالرؤوس حتى على قراءة الجر وفقاً لتعليل الزمخشري، وكما يراه جمهور الفقهاء والمفسرين^(٣) والله أعلم.

كما يحسن التنبيه كذلك إلى أن مستوى المشاركة بين المفردات الموصولة يتفاوت بحسب المقام ولا يكون متساوياً بين المفردات، وهذا ما سيرد بيانه في الحديث التالي.

(١) قرأ بالجر كل من: ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر عنه ينظر: التفسير الكبير للفخر الرازي، (١٢٧/١).

(٢) ينظر: الكشف (٥٩٧/١)، والواو ومواقعها في النظم القرآني (٤٢).

(٣) ينظر: التفسير الكبير (١٢٧/١).

ثالثاً : التساوي في الوصل :

حين نقرأ قوله تعالى : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة آل عمران ، الآية ١٨] ، فهل شهادة الملائكة وأولي العلم مساوية لشهادة الله ؟ ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۚ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلْحُ الْمُؤْمِنِينَ ۚ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم ، الآية ٤] فهل ولاية الله لرسوله ﷺ مثل ولاية جبريل عليه السلام ، وصالح المؤمنين ، والملائكة ؟.

وللعلماء حديث مفصل في موضوع التفاوت ، لا أريد الخروج إليه لئلا يكون استطراداً ، ولكن الذي يهم البحث - هنا - هو التأكيد على الاشتراك في الشهادة ، أو الولاية ، أما مستوى الشهادة والولاية ، وفضلهما ، فهذا يتوقف على نوع المفردة ودلالاتها^(١) ، وربما أعان الترتيب على إدراك التفاوت إذا كان ترتيباً تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى .

ولو أردنا تصور ذلك في بعض محسوساتنا لكان الأمر بيننا ظاهراً كقولنا "حضر حفل التخرج في الجامعة الأمير ، ومدير الجامعة ، وأعضاء هيئة التدريس ، والطلاب" فالاشتراك الجامع لهؤلاء هو الحضور ، أما نوع الحضور ، وكيفيته فمتفاوت كلٌ بحسبه ، فللأمير حضور خاص ، وللمدير كذلك ، ولأعضاء هيئة التدريس حضور يختلف عن حضور الطلاب نوعاً وكيفاً .

ومما يندرج في الحديث عن التساوي التنبيه إلى ما يقع من تلازم بين بعض المفردات ، فلا تكون كل المفردات متساوية ، بل يكون كل اثنين منها ، كما هو

(١) ينظر : الواو ومواقعها في النظم القرآني (٣٦ - ٤٤) .

في قوله تعالى : «مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْرَ وَالْبَصِيرَ وَالسَّمِيعَ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ» [سورة هود، الآية ٢٤]، فمما يلحظ في الآية الكريمة ورود أربع مفردات موصولة هي : «الْأَعْمَى»، «وَالْأَصْرَ»، «وَالْبَصِيرَ»، «وَالسَّمِيعَ»، فليس كل لفظ منها مستقلاً يُشَبَّه به كلٌّ من الفريقين، بل كل لفظين يمثلان فريقاً، سواء أكانا مجتمعين أم مفترقين؛ لأن المقصود بالفريقين هما: فريق الكافرين، وفريق المؤمنين اللذين أشير إليهما قبل هذه الآية.

ولو تعاملنا مع المفردات الأربع على أن كل واحدة مستقلة بنفسها، ومتساوية في دلالتها على التشبيه لصح أن نجعل الفريقين مرة يشبهان الأعمى، وثانية يشبهان الأصم، وثالثة يشبهان البصير، ورابعة يشبهان السميع، وعلى هذه الحالة يتساوى الفريقان، وهذا يقيناً ليس مقصوداً، بل الفريق الأول (الكافرون) يشبه بالمفردتين الأولى والثانية «الْأَعْمَى»، «وَالْأَصْرَ» سواء أكانتا مجتمعتين، أي أن فريق الكافرين يشبه بمن جمع صفتي العمى والصمم، أو مفردتين، أي يُشَبَّه الكافرون مرة بالأعمى، وأخرى بالأصم، والفريق الثاني (المؤمنون) يشبه كذلك بالمفردتين الثالثة والرابعة «السَّمِيعَ»، «وَالْبَصِيرَ» مجتمعتين أو مفردتين كما مر في التشبيه الأول، ومن أجل ذلك جعل البقاعي (٨٨٥هـ) هذا التشبيه من باب اللف والنشر المرتب^(١)، فالفريق الأول له المفردتان الأولى والثانية، والفريق الثاني له المفردتان الثالثة والرابعة، ومن هنا يتبين أن المفردات الأربع ليست متساوية في صلاحيتها للفريقين، بل لكل فريق مفردتان، ولذلك فالواو الواقعة بين «الْأَعْمَى»، «وَالْأَصْرَ»، والواو الواقعة بين

(١) ينظر: نظم الدرر (٢٦٣/٩).

السميع والبصير هي لعطف ما قبلها على ما بعدها، فهي من عطف المفردات، أما الواو الواقعة بين «وَالْأَصْرَ» و«وَالسَّمِيعَ»، فهي لعطف مجموع الكلمتين على مجموع الكلمتين^(١)، ولعله من الوصل الطريف بين المفردات.

رابعاً : الوصل بين المترادفات:

إذا كان الحديث في "ثانياً" و"ثالثاً" اعتمد على أحد شقي ما يفيد الوصل، وهو الاشتراك، فثمة حديث يتصل بالشق الآخر، وهو التغاير، وهذا يكمن في حدوث الوصل بين المترادفات؛ فالذين يرون الترادف يجعلون الكلمة بمعنى الكلمة الثانية، فتترادفهما يعني إمكان استخدام إحداها بدل الأخرى، والوصل يعني وجود تغاير بينهما؛ لأن الشيء لا يمكن أن يعطف على نفسه!. ومما سبق يستنبط من وصل المفردات التي يظن ترادفها أن لكل كلمة معنى جعلها تغاير الأخرى، وهذا من أقوى الحجج للقائلين بنفي الترادف، والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن، بل أفردت بعض المؤلفات في هذا الموضوع^(٢)، وفي أحد هذه المؤلفات عمد المؤلف الفاضل إلى تحليل أربع وستين كلمة في القرآن الكريم توهم بالترادف على ثمانية عشر معنى، وأثبت اختصاص كل كلمة بمعنى لا يوجد في الأخرى؛ مما جعله يدفع عن القرآن القول بترادف كلماته^(٣)، ومما يدخل في باب الوصل بين المفردات في هذا الجانب:

(١) ينظر: تفسير التحرير والتنوير (١٢/٤١)، والأسرار البلاغية في سورة هود (٦٧٢).

(٢) ينظر مثلاً: أسرار الترادف في القرآن الكريم، للدكتور علي اليمني دردير، والترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، لمحمد نور الدين المنجد.

(٣) ينظر: الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق (٢٥٦).

عطف الحزن على البث في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة يوسف، الآية ١٨٦]، فالبث والحزن يشتركان في دلالتهما على الهم، ولكن لكل واحد منهما معنى يغاير الآخر، «فالبث: الهم الشديد، سمي بذلك لعدم قدرة صاحبه على تحمله حين يجتمع ويتكاثف فيضيق الصدر به، ويضعف العزم عن كتمانته، فيبثه الناس، ويتخفف إليهم منه... والحزن: الهم الذي يسيطر على صاحبه، ويستولي عليه الأيام والليالي حتى يعجز عن معالجته ونسيانه، وسمي بذلك؛ لغلظه وتأبيه على السلوان»^(١)، وكان التعبير بهما عن حال يعقوب مناسباً لما كان فيه عليه السلام، فالحزن القديم على يوسف «تسلط واشتد وازداد مع الأيام صلابة وغلظاً، لا يلين مع الزمن، ولا ينقاد للنسيان، والبث الجديد الذي نما وتزايد حتى ملأ الصدر على رحابته، وضاق به الصبر على سعته، فلم يجد له حيلة، ولم يستطع له علاجاً إلا أن يبثه إلى الله، ويستعين به عليه»^(٢)، فلولا الوصل بين هاتين المفردتين لما تبين ما بينهما من تغاير، ولكانت الثانية هي الأولى.

ومن ذلك عطف النجوى على السر في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَهُ الْغُيُوبَ﴾ [سورة التوبة، الآية ١٧٨]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [سورة الزخرف، الآية ١٨٠].

(١) أسرار الترادف في القرآن الكريم (٦٨).

(٢) أسرار الترادف في القرآن الكريم (٦٨-٦٩)، وينظر: الواو ومواقعها في النظم القرآني

فمن العطف يتعين تميز كل لفظ بمعنى يغاير الآخر، وإن اشتركا في معنى عام يجمعهما هو الخفاء، إلا أن السر هو ما ظل حبيس النفس لا يظهر على اللسان، والنجوى ما تجاوز النفس إلى اللسان فيناجي فيه المرء نفسه أو يناجي غيره، ولكن على تكتم وخفية^(١)، وورودهما معا في الآيتين دال على إحاطة علم الله جل وعلا بما خفي سواء أكان من حديث النفس، أو حديث اللسان. وقد اكتفيت بمثالين مما يدخل في حيز الترادف على رأي من يقول بالترادف؛ لأبين أن الوصل بين اللفظين المترادفين من أهم أسباب القول بوجود تميز لأحدهما في المعنى عن الآخر، وقد عرض الدكتور محمد الأمين الخضري سبعة نماذج خلص فيها إلى استقلال كل لفظ بمعنى يميزه^(٢).

خامساً: الوصل بين صفات الذات الواحدة:

مرّبنا أن صفات الذات الواحدة - ما لم تكن هذه الصفات متضادة - تأتي مفصولة دون عاطف، وهذا كثير في صفات الله جلّ وعلا، بل هو الأصل فيها، ولم يخرج عن هذا الأصل سوى موضعين ذكرت التعليل لهما في المبحث الرابع. ويمكن أن ترد صفات الذات الواحدة موصولة بعاطف، ولا تعارض أو تناقض بين المسألتين، فالفصل بين الصفات إذا كان المراد التنبيه إلى اجتماع تلك الصفات في الذات، وفي حال الوصل يكون الغرض التنبيه إلى تميز كل صفة في تلك الذات، وكأنها في ذات مستقلة؛ لقوة الموصوف في تلك الصفة^(٣)، ولهذا يكون الفصل باعتبار اتحاد الذات، ويكون الوصل باعتبار تعدد الصفات.

(١) ينظر: أسرار الترادف في القرآن الكريم (٦٢).

(٢) ينظر: الواو ومواقعها في النظم القرآني (١١٠ - ١١٨).

(٣) ينظر: تفسير التحرير والتنوير (١٨٥/٣).

يقول يحيى العلوي عن الصفات: «يجوز عطف بعضها على بعض باعتبار المعاني الدالة عليها، فلهذا تقول: مررت بزيد الكريم، والعاقل، والعالم... كأنك قلت: مررت بشخص اجتمع فيه الكرم، والعقل، والعلم، فقد اجتمع في الصفة دلالتها على ذات الموصوف، ودلالاتها على معنى في الذات، فلأجل تلك المعاني التي تدل عليها جاز فيها العطف»^(١)، وعلى هذا يمكن تفسير ما جاء موصولاً من صفات الذات الواحدة بكمال الموصوف في تلك الصفات، حتى كأنها ذوات مستقلة.

ومما يندرج في هذا الآيات التالية:

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ ﴿١٥٦﴾ وَدَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيرًا﴾ [سورة الأحزاب، الآيات ٤٥-٤٦]، فالصفات الخمس كلها لرسول ﷺ، وجاءت موصولة؛ لأن المقام مقام بيان لمهمة نبينا محمد ﷺ، فكل صفة من الصفات الخمس تمثل مهمة خاصة ووصلها بالعطف يدل على كمال اتصافه ﷺ بها؛ وأنه سيجد العون من الله جلّ وعلا في تأديتها؛ ولهذا خُتِمَ هذا المقطع^(٢) بقوله سبحانه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية ٤٨].

ولكي تتضح الصورة في مسألة الوصل بين المفردات، والفصل بينها للذات الواحدة، وأن المقام هو الذي يستدعي ذلك أعرض ما وصف الله به رسوله محمداً ﷺ في قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة، الآية ١٢٨].

(١) الطراز للعلوي (٢/٣٤).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٥/٤٧٨).

فالخطاب في هذه الآية للمؤمنين بين الله جلّ وعلا لهم ما امتنّ به عليهم^(١) إذ أرسل إليهم رسولاً من جنسهم اجتمعت فيه تلك الصفات المذكورة، فغاية المقام - هنا - بيان اجتماع تلك الصفات في ذات محمد ﷺ؛ ولهذا جاءت مفصولة، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَنِيتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ سورة آل عمران، الآيات ١٦-١٧.

وفي هذه الآية يصف الله جلّ وعلا عباده المتقين الذين وعدهم الثواب الجزيل^(٢)، وهم من اجتمعت فيهم تلك الصفات - باعتبار اتحاد الذات الموصوفة - وكانت كل صفة منها قد بلغت الغاية فيهم؛ مما يدل على استحقاقهم ما وعدهم الله من جزيل فضله، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنَاتِينَ وَالْقَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَشِيعِينَ وَالْخَشِيعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّيِّمِينَ وَالصَّيِّمَاتِ وَالْحَفِظِينَ وَالْحَفِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ سورة الأحزاب، الآية ٣٥.

والوصل بين مفردات هذه الآية قد يكون بسبب التعاطف بين جنسي الذكور والإناث، وهذا يجعل الآية شاهداً على الوصل بين المتضادات بحكم أن الذكر ضد الأنثى.

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٤٧٨/٣).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٢٠/٢).

ويمكن النظر إلى الآية من زاوية أخرى تكمن في تعدد صفات الذكور من جهة ، وتعدد صفات الإناث من جهة أخرى ، وأن كل صفة مذكورة فيهم قد بلغت الغاية ، وأن ما يحصل للرجال من فضل يحصل مثله للنساء ، كما ورد في سبب نزول الآية^(١) ، والله أعلم.

سادساً : الوصل بين ما يمكن دمجهم :

يرد الوصل في بعض الصيغ الأسلوبية مما يمكن دمجهم في كلمة واحدة تغني عن كلمتين متعاطفتين ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَتَقَادِمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٣٥].
فقوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ كان يمكن دمج المتعاطفين ليصبح الأسلوب : (اسكنا) على غرار : (وكلا) ، و(شئتما) ، و(ولا تقربا) ، و(فتكونا) ، ولهذا الأسلوب فائدة بلاغية لطيفة أشار إليها جمهرة من العلماء^(٢) ، وملخصها : أنه للتنبيه على أن المقصود بالخطاب هو آدم عليه السلام في مسألة السكنى ، وزوجه تبع له ، أما الأمر بالأكل ، والنهي عن الاقتراب فهما متساويان فيه ، ولذلك جاء التعبير مدججاً فيهما ومعطوفاً في مسألة السكنى ، وهذا ما دعا الدكتور محمد الأمين الخضري لجعل الغرض من مثل هذا الأسلوب "إبراز التفاوت بين المتعاطفات"^(٣).

(١) ينظر : تفسير ابن كثير (٥/٤٥٩-٤٦٠).

(٢) ينظر : نظم الدرر للبقاعي (١/٢٨٢) ، وتفسير أبي السعود (٣/٢٢٠) ، وحاشية الشهاب

(٢/١٣٥) ، وحاشية زاده (١/٢٦٢) ، ومن بلاغة التشابه اللفظي في القرآن الكريم (١٥٤).

(٣) الواو ومواقعها في النظم القرآني (٣٣).

ومثل هذا الأسلوب ورد في مواضع كثيرة في القرآن الكريم ، مثل : قوله تعالى : ﴿فَقُلْنَا يَتَقَادُمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [سورة طه ، الآية ١١٧] ، و قوله تعالى : ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأُخُوكَ بِقَائِي وَلَا تَبَيِّنَا فِي ذِكْرِي﴾ [سورة طه ، الآية ١٤٢] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [سورة الزخرف ، الآية ٤٤] ، فالمعطوف عليه في الآيات السابقة هو المقصود أولاً ، وما عُطف عليه تبع له ، إضافة إلى بيان ما بين المتعاطفين من تفاوت كان يمكن أن يخفي لو جاء الخطاب مدججاً ، والله أعلم .

سابعاً : الوصل بين المتضادات :

الأصل في الصفات المتضادة أن تكون موصولة ، فحين ترد مجموعة من الصفات لذات واحدة ، وكان المراد بيان اجتماعها في تلك الذات فإنها ترد مفصولة دون عطف ، وحين يأتي من هذه الصفات ما يكون متضاداً كان لازماً في هذه الحالة أن يأتي موصلاً بالعطف ، للتصريح بالجمع بين المتضادين ، وأنهما مرادان ، ولو كانا في حالتين مختلفتين ؛ لأن ورودهما دون عطف قد يفهم منه ترك الأول ؛ لأن الثاني عوض عنه ، وهذا واضح في مجموعة من الشواهد في القرآن الكريم ، مثل : قوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة الحديد ، الآية ٣] ، فلكون الأول ضد الآخر ، والظاهر ضد الباطن ، وهذه الصفات الأربع الموصوف بها ذات واحدة هو الله جلّ جلاله ، وقد مر أن صفات الذات الواحدة تأتي مفصولة دون عطف إذا أريد بيان اجتماعها في تلك الذات ، فما سر وصلها بالواو ؟ .

الجواب عن ذلك - والله أعلم - : أن كون هذه الصفات متضادة ، فالأول ضد الآخر ، والظاهر ضد الباطن ، والموصوف بها ذات واحدة ، فمجيء الواو ؛ لتدل على أنه تعالى جامع لهذه الصفات مع اختلاف معانيها^(١) ، ولرفع «الوهم بالعطف عمّن يستبعد ذلك في ذات واحدة فإن الشيء الواحد لا يكون ظاهراً وباطناً من وجه واحد ، فكان العطف هاهنا [في آية الحديد] أحسن ، ومن ثم في العرف إذا قصد تناقض أحوال الشخص قيل : هذا قائم قاعد - بغير واو - بخلاف ما تقدم [في الآية] فإن الصفات [فيها] في حكم الصفة الواحدة لانقضاء المضادة بينها»^(٢).

ويتضح ذلك بشكل جلي حين تجتمع صفات لذات واحدة مجموعة منها غير متضادة ، فتكون مفصولة دون عطف ، وبعضها متضاد ترد موصولة بالعطف ، كما في قوله تعالى : «عَسَىٰ رَبُّهُٖٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبَدِّلَهُٗٓ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَنَّ مِمَّا كُنْتِ مُؤْمِنَتٍ قَبْلَ تَبَيَّنَ تَبَيَّنَتْ عِبْدَتِ سَبِيحَتِ تَبَيَّنَتْ وَأَبْكَرًا» [سورة التحريم ، الآية ١٥] ، فيلاحظ أن الصفات الست الأولى جاءت دون أن تأتي الواو بينها ؛ لأنها يمكن أن تجتمع في وقت واحد ، فلما جاءت الصفتان السابعة والثامنة متضادتين لا تجتمعان في وقت واحد في ذات واحدة جاءت الواو ؛ لتدل على التغاير بينهما تحقيقاً لمبدأ مجيء العطف الذي يقتضي الاشتراك من جهة ، والتغاير من جهة أخرى.

ومثل ذلك قوله تعالى : «الْمُتَّقِينَ الْعَبِيدُونَ الْحَمِيدُونَ السَّابِقُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ» [سورة التوبة ، الآية ١١٢] ، فالصفات الست السابقة يمكن اجتماعها ، وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلو جود التضاد الظاهر

(١) ينظر : فيض الفتاح على نور الأقاح (٦/٢ ، ٧).

(٢) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن (٢٨٣) ، وينظر : فيض الفتاح على نور الأقاح (٦/٢).

بينهما توسطت الواو، ليس لأنه لا يمكن اجتماع الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فإنه يمكن أن تجتمع مع الصفات السابقة لها، ولكن لإبراز أهمية هاتين الصفتين (الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر)، وتميزهما عن غيرهما من الصفات السابقة؛ لكونهما متعديان إلى غير الذات الموصوفة، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صفتان متعديتان إلى الغير، ومجيء الوصل بينهما مؤذن بتميزهما كما مر بنا في تعليل الوصل لبعض الصفات.

وذكر ابن عاشور (١٣٩٣هـ) تعليلاً للوصل يقول فيه: «وإنما ذكر "الناهون عن المنكر" بحرف العطف دون بقية الصفات، وإن كان العطف وتركه في الأخبار ونحوها جائزين إلا أن المناسبة في عطف هذين دون غيرهما من الأوصاف أن الصفات المذكورة قبلها في قوله: ﴿الزَّكُّورَ السَّجْدُونَ﴾ ظاهرة في استقلال بعضها عن بعض، ثم لما ذكر: ﴿الزَّكُّورَ السَّجْدُونَ﴾ علم أن المراد الجامعون بينهما، أي المصلون بالنسبة إلى المسلمين؛ ولأن الموصوفين بالركوع والسجود ممن وعدهم الله في التوراة والإنجيل كانت صلاة بعضهم ركوعاً فقط، قال تعالى في شأن داود عليه السلام: ﴿وَحَرَّرَاكُمَا وَأَنَابَ﴾ وبعض الصلوات سجوداً فقط، كبعض صلاة النصارى، قال تعالى: ﴿يَمْرَمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾، ولما جاء بعده: ﴿الَّامِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، وكانا صفتين مستقلتين عطفنا بالواو؛ لثلا يتوهم اعتبار الجمع بينهما كالوصفين اللذين قبلهما، وهما ﴿الزَّكُّورَ السَّجْدُونَ﴾، فالواو هنا كالتي في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ وَأَبْكَرًا﴾^(١).

وملخص القول أن الصفات إذا كانت متضادة فلا بد - حينئذ - من الوصل بالواو، وهذا هو المطرد في القرآن الكريم بين المفردات المتضادة، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَنَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية ١٨٨]، ففصل بين صفتي: ﴿نَذِيرٌ وَنَشِيرٌ﴾.

و قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [سورة هود، الآية ١٠٦]، فصل بين ﴿زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾.

وغير ذلك من الألفاظ المتضادة التي يكثر تجاورها في القرآن الكريم، مثل: السماوات والأرض، أو الإنس والجن، وغيرها.

ثامناً: الفصل بين الموصولات بمتعلق بأحدها، أو غيره:

ترد بعض المفردات الموصولة مفصولة بمتعلقات بعضها، أو غيرها، ولعل هذا الفصل يؤذن ببيان تميز المفرد الذي تعلق به التابع أو غيره، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٢٧]، فإسماعيل معطوف على إبراهيم، ولذلك اشتركا في مسألة إسناد الرفع إليهما، ولكن الأصل في هذا هو إبراهيم عليه السلام، وابنه إسماعيل عليه السلام تبع له، ولذلك كان الفصل بينهما بالمفعول وصفته، وهذا الأمر يشابه ما مرَّ آنفاً في فصل ما يمكن دمجها.

ومثله الفصل بين: ﴿التَّيُّوبَ﴾ و﴿الْأَحْبَابَ﴾ و﴿الرَّسُلِينَ﴾ بقوله ﴿الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ نَحْكُمُ بِهَا النَّبِيِّينَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّسُلِينَ وَالْأَحْبَابَ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ

وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَشْتَرُوا بِقَائِنِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ [سورة المائدة، الآية ٤٤]، للإيذان بأن ﴿النَّبِيُّونَ﴾ أصل في ذلك، و﴿الْأَحْبَارُ﴾ و﴿الرَّبَّنِيُّونَ﴾ تبع لهم^(١).

وقد يكون الفصل للتنبيه على تفاوت درجة المتعاطفات، وتميز أولها كما في قوله تعالى: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» [سورة آل عمران، الآية ١٨]، فالشهادة مسندة لله جل وعلا، وللملائكة، ولأولي العلم، فجاء ذكر المشهود به، وهو توحيد الله جل جلاله قبل ذكر المعطوفين الآخرين إيذاناً بذلك التفاوت^(٢).

ولو أن المتعلق أو غيره تأخر إلى ما بعد انتهاء ذكر المتعاطفات لاشتكت تلك المتعاطفات فيه، ولتساوت فيما بينها، ولكن مجيئه فاصلاً بينها سبب ذلك التميز، والله أعلم.

تاسعاً: الوصل والترتيب:

لا أعني بموضوع الترتيب ما اختلف فيه اللغويون من حيث إفادة الواو للترتيب بين متعاطفاتهما، فذلك سبقت الإشارة إليه في بيان العطف بالواو في أول هذا المبحث، وإنما أعني الوقوف عند بعض المفردات الموصولة التي جرى بينها تشابه في معناها العام، واختلف فيها الترتيب، كما وقع في كل من قوله تعالى: «يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٦﴾ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ ﴿٣٧﴾ وَصَحْبَتِهِ وَبَنِيهِ ﴿٣٨﴾ لِكُلِّ أَمْرٍ مَتَّبِعُ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ» [سورة عبس، الآيات ٣٤-٣٧].

(١) ينظر: روح المعاني للألوسي (١٤٤/٦)، والواو ومواقعها في النظم القرآني (٣٥).

(٢) الواو ومواقعها في النظم القرآني (٣٤).

وقوله تعالى: ﴿يُبَصَّرُوهُمْ^١ يُودُّ الْمَجْرِمُ^٢ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ بَيْنِيهِ^٣ وَصَلْبَتِهِ وَأَخِيهِ^٤ وَفَصَّلَتْهُ^٥ الَّتِي تَنْوِيهِ^٦ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنْجِيهِ^٧﴾ [سورة المعارج، الآيات ١١-١٤].

فالمفردات في آية عبس: الأخ، والأم، والأب، والصاحبة، والبنون، وفي سورة المعارج: البنون، والصاحبة، والأخ، والفصيصة، ومن في الأرض. فمن حيث الوصل جاءت موصولة كلها في الآيتين، ولكن ترتيب تلك المفردات اختلف في الموضعين فما سرُّ ذلك؟.

لو تأملنا المعنى العام لكل آية والمقام الذي وردت فيه لأدركنا سرَّ الاختلاف في الترتيب، فالآيات في سورة عبس تتحدث عن موقف (المرء) يوم القيامة وما فيه من أهوال تجعله مشغولاً بنفسه عمن يحب، ولهذا جاء ترتيب المفردات في آيات عبس تصاعدياً؛ ليتلاءم مع حال المرء الفار، وأنه تخلى عن أخيه، بل أكثر من ذلك عن أمه وأبيه، بل وأكثر حين ترك صاحبه، وختم بأحب الناس إلى المرء وهم بنوه، وهذا التدرج في بيان الفرار يكشف عن تصوير دقيق لحال ذلك المرء يتصاعد أمره في التخلي عمن يحب بأسلوب يسمى الترقى^(١)، ويقول ابن عاشور: «ورتب أصناف القرابة في الآية حسب الصعود من الصنف إلى من هو أقوى منه تدرجاً في تهويل ذلك اليوم»^(٢)، وهذا يؤكد تناسب الترقى مع المقام، والله أعلم.

(١) ينظر: بلاغة العطف في القرآن الكريم: دراسة أسلوبية (١٠٤).

(٢) تفسير التحرير والتنوير (١٣٥/٣٠).

أما آيات المعارج فالحديث فيها عن (المجرم) الذي يرغب الافتداء بغيره، فجاء ترتيبهم على النحو التالي: (البنون، والصاحبة، والأخ، والفصيصة، ومن في الأرض)، وهذا يختلف عن الوضع السابق المصور لحالة المرء في آيات عبس، ولم أقف على تعليل لهذا الترتيب يبين السرف فيه كما حصل في آيات عبس، مع ما اجتهد فيه بعض المعاصرين^(١)، وقد بدا لي - والله أعلم - أن الترتيب كان كذلك على أسلوب الترقى، ولكن من زاوية مختلفة هي قدرته على التحكم بهم، فبدأ بمن يملك أمرهم، وهم بنوه، ثم بعدهم صاحبه التي في عصمته، ثم أخوه الذي تربطه به علاقة الأخوة لكنه منفصل عنه، ثم قرابته الأذنين وهم أقرب الناس إليه بعد من سبقهم، يلي ذلك ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ وهم الذين لا سلطان له عليهم.

ويمكن أن يجعل الترتيب تنازلياً - ولكنه لا يلائم تصوير الحال - حين نقول إن الترتيب كان بحسب القرب من نفسه، فبدأ بمن هو أقرب إلى من هو أبعد، والله أعلم.

وأود التنبيه إلى أن آيات عبس الأمر فيها يصور الفرار الحاصل، بينما آيات المعارج تصور ما يوده المجرم، ويتمناه.

(١) ينظر ما ذكره الدكتور عفت الشرقاوي في : بلاغة العطف في القرآن دراسة أسلوبية ١٠٥ - ١٠٩ ، والدكتور عودة أبو عودة في شواهد في الإعجاز القرآني ٤٣٥ - ٤٣٦ .

المبحث السادس

الموازنة بين مواضع الفصل والوصل في الجمل والمفردات

إذا كان الفصل والوصل بين المفردات مقابلاً للفصل والوصل بين الجمل، فهل يصح في عطف المفردات كل ما يصح في عطف الجمل؟، أو بمعنى آخر هل ما يكون في مواضع فصل الجمل أو وصلها يكون كذلك في المفردات؟.

للإجابة عن ذلك يحسن استصحاب ما تختلف فيه المفردة عن الجملة، فهناك صفات وأحكام تطلق على الجمل لا يمكن أن تكون في المفردات كالتجسدية والإنشائية، فهي من أحكام الجمل، ولا يمكن وصف المفردات مستقلة بها.

وانطلاقاً من ذلك فالمواطن الخمسة المحددة لمواضع الفصل والوصل بين الجمل: (كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين)، لا يمكن تطبيقها على المفردات؛ للتعليل المذكور آنفاً، ويمكن أن ينظر إلى العلاقة بين المفردات من ثلاث زوايا تشترك فيها مع الجمل هي: (الاتصال، والانقطاع، والتوسط)، وأما شبه الاتصال، أو شبه الانقطاع فليس متصوراً في المفردات.

فكمال الاتصال على مستوى الجمل مسوغ للفصل، وهو يتمثل في أن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى، أو عطف بيان لها، أو بدلاً منها^(١).

ويقابله على مستوى المفردات صفات الذات الواحدة؛ لأنها أشبه بالتوكيد وعطف البيان والبدل، ولذلك فهي من مسوغات الفصل بين المفردات كذلك،

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (٢٥٠-٢٥٤).

ولكنها في المفردات لا تمنع من الوصل إذا أريد التنبيه على تميز تلك الصفة، أو استقلالها، في حين يمتنع ذلك في الجمل.

وكمال الانقطاع، وهو في الجمل على صورتين: اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً، وألا يكون بين الجملتين جامع^(١)، وهذا مسوغ للفصل بين الجملتين كذلك، وإن كان الخبر والإنشاء لا يتصور بين المفردات، كما بينتُ آنفاً، ولهذا يمكن أن يكون الانقطاع في المفردات ممثلاً في التضاد، وهو مسوغ للوصل بين المفردات، ومع أن التضاد في المعنى - على مستوى الجمل - يعد من الوجوه الجامعة بين الجملتين^(٢)، ولذلك يكون مسوغاً للوصل، فهو على مستوى المفردات مسوغ للوصل كذلك.

والتوسط وهو ما يكون فيه شيء من الاتصال وشيء من الانقطاع، وهو مسوغ وصل بين الجمل، ويقابل ذلك في المفردات كل ما اجتمع فيه اشتراك وتغاير، وهو المسوغ الأهم في الوصل بين المفردات.

ومما سبق يتبين أن المفردات تشارك الجمل في ثلاثة وجوه من خمسة، وإن اختلفت نسبة المشاركة وكيفيةها، ولا شك في أن إدراك صور الفصل والوصل بين المفردات أيسر من إدراكها بين الجمل؛ لانحصار المواطن في المفردات في ثلاثة، وكثرتها في الجمل إضافة إلى تشعبها، والله أعلم.

هذه الموازنة بالنسبة لمواطن الفصل والوصل، وأما بالنسبة لأدواته فمما يتشابه فيه دراسة الفصل والوصل بين المفردات ودراسته بين الجمل الاقتصار في

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (٢٥٠-٢٤٩).

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (٢٦٤).

الوصل على الواو من حروف العطف ، وإن كان مجال المفردات في هذا الموضوع أرحب من الجمل ، وهذا يحتاج إلى دراسة خاصة تكشف ما للأدوات الأخرى غير الواو من لطائف بلاغية.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير رسله وخاتم أنبيائه، وبعد:

فقد حرص البحث على دراسة "قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين" وتتبع ما لدى البلاغيين فيها، وعرض ما تيسر من الشواهد التي تسهم في تجلية الحديث عن هذه القضية، وبخاصة من القرآن الكريم.

وجاء البحث في تمهيد وستة مباحث، ففي التمهيد: عرض البحث لقضايا ثلاث:

الأولى: لمحة عن بدايات دراسة الفصل والوصل.

والثانية: اقتران الفصل والوصل.

والثالثة: تقديم الفصل على الوصل.

ثم جاءت المباحث الستة على النحو التالي:

المبحث الأول: اقتصار جمهور البلاغيين في دراستهم للفصل والوصل على الجمل.

والمبحث الثاني: البلاغيون الذين درسوا الفصل والوصل بين المفردات.

والمبحث الثالث: المواضع المحتملة لدراسة الفصل والوصل بين المفردات في أبواب البلاغة.

والمبحث الرابع: مواضع فصل المفردات؛ وفيه: الأصل في مواضع الفصل، والفصل بين المتضادات، والفصل بين ما يوهم التضاد، والفصل بين ما لا تضاد بينها.

والمبحث الخامس : مواضع الوصل بين المفردات وفيه : ما يقتضيه الوصل من دلالة على التغاير والاشتراك ، وحدود الاشتراك في الوصل ، والتساوي في الوصل ، والوصل بين المترادفات ، والوصل بين صفات الذات الواحدة ، والوصل بين ما يمكن دمج ، والوصل بين المتضادات ، والفصل بين الموصولات بمبتلع بأحدها أو غيره ، ثم الوصل والترتيب.

والمبحث السادس : كان عن الموازنة بين مواضع الفصل والوصل في الجمل والمفردات.

ثم خاتمة البحث.

فأمل أن يكون هذا البحث قد أسهم في توضيح هذه القضية ، وتحلية موقف البلاغيين منها ، وتتبع بعض اللطائف المتعلقة بما يقع بين المفردات من فصل ووصل .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه أبو علي

محمد بن علي الصامل

الرياض العامرة ١٤٢٧/١١/٥ هـ

ثبت المصادر والمراجع

- (١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، للعلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي المشهور بمرتضى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت.
- (٢) أثر النحاة في البحث البلاغي ، للدكتور عبدالقادر حسين ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د.ت.
- (٣) أزهار الربيع وغاية الأمانى في شرح الجوهر الرفيع ودوحة المعاني في معرفة أنواع البديع ومدح النبي العدناني ﷺ ، لوجيه الدين العلوي ، مخطوط في قسم المخطوطات بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، برقم ٢٥٠٤.
- (٤) الأسرار البلاغية في سورة هود ، لعلي بن خليفة السلطان ، رسالة ماجستير في قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي ، كلية اللغة العربية بالرياض ، عام ١٤١٧هـ ، مرقونة على الآلة الكاتبة.
- (٥) أسرار الترادف في القرآن الكريم ، للدكتور علي اليمني دردير ، دار ابن حنظل ، ١٤٠٥هـ.
- (٦) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، لمحمد بن علي الجرجاني ، تحقيق الدكتور عبدالقادر حسين ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت.
- (٧) أصول البلاغة ، لميثم البحراني ، تحقيق الدكتور عبدالقادر حسين ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٤٠١هـ.
- (٨) إعجاز القرآن للباقلائي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، ط ٥ ، د.ت.
- (٩) أنوار الربيع في أنواع البديع ، لابن معصوم المدني ، تحقيق شاكر هادي شكر ، النجف ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ.

- (١٠) الإيضاح، للخطيب القزويني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٤، ١٣٩٥ هـ.
- (١١) الإيضاح في شرح مقامات الحريري، للمطرزي، تحقيق الدكتور حمد بن ناصر الدخيل، رسالة دكتوراه في قسم الأدب، كلية اللغة العربية بالرياض، عام ١٤٠٢ هـ، مرقونة على الآلة الكاتبة.
- (١٢) بدائع التفسير "الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية" جمع وتوثيق يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- (١٣) بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق معروف مصطفى زريق، ومحمد وهبي سليمان، وعلي عبد الحميد بلطه جي، دار الخير، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- (١٤) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لكمال الدين الزملكاني، تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي، والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٩٤ هـ.
- (١٥) البلاغة تطور وتاريخ، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٥، د.ت.
- (١٦) البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، لعبد الرحمن حسن جنبكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ.
- (١٧) بلاغة العطف في القرآن الكريم: دراسة أسلوبية، للدكتور عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١ م.
- (١٨) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية، للدكتور عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، د.ت.

- (١٩) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، وأثرها في الدراسات البلاغية، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- (٢٠) بلاغة الكلمة والجمل والجمل، للدكتور منير سلطان، منشأة المعارف بالإسكندرية ط ٢، ١٩٩٣م.
- (٢١) بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب، للدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.
- (٢٢) البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٤، د.ت.
- (٢٣) التبيان في شرح التبيين ليوسف بن حسين الكرماسي، تحقيق الدكتور فهد بن محمد العمار، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالرياض، العام الجامعي ١٤٢١/١٤٢٢هـ، مرقونة على الآلة الكاتبة.
- (٢٤) التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، لشرف الدين الطيبي، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- (٢٥) الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، لمحمد نور الدين المنجد، دار الفكر، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- (٢٦) (تفسير أبي السعود) (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، لأبي السعود العمادي، تحقيق عبدالقادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت.
- (٢٧) تفسير التحرير والتنوير، للعلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

- (٢٨) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣ م.
- (٢٩) التفسير الكبير، للفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ.
- (٣٠) الجنى الدانى في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.
- (٣١) الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع، لعبد الرحمن الأخضرى. ينظر حاشية المنيأوي
- (٣٢) حاشية السيد الشريف الجرجاني، مطبوعة في حاشية المطول.
- (٣٣) حاشية الشهاب الخفاجي (عناية القاضي وكفاية الرازي) للشهاب الخفاجي، دار صادر، بيروت، د.ت.
- (٣٤) حاشية العلامة الشيخ مخلوف المنيأوي على شرح حلية اللب المصون، مكتبة ليمن الكبرى، صنعاء، د.ت.
- (٣٥) حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- (٣٦) حدائق السحر في دقائق الشعر، لرشيد الدين الوطواط، نقله إلى العربية إبراهيم الشواربي، القاهرة، ط ١، ١٣٦٤ هـ.
- (٣٧) حسن التوصل إلى صناعة الترس، لشهاب الدين محمود الحلبي، تحقيق أكرم عثمان يوسف، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠ هـ.
- (٣٨) حلية اللب المصون للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري. ينظر حاشية العلامة المنيأوي.

- (٣٩) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي، شرح عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- (٤٠) خلاصة المعاني، للحسن بن عثمان المفتي، تحقيق الدكتور عبدالقادر حسين، الناشرون العرب، الرياض، د.ت.
- (٤١) دلائل الإعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق الشيخ محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- (٤٢) دلالات التراكيب دراسة بلاغية، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- (٤٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبدالنور الملقبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- (٤٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة الألوسي، ضبط وتصحيح علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- (٤٥) سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، شرح وتعليق عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، الأزهر، ١٣٨٩هـ.
- (٤٦) شرح التلخيص، للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابر تي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد مصطفى رمضان صوفيه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ / ١٩٨٣م.
- (٤٧) شرح ديوان المتنبي لعبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

- (٤٨) شرح عقود الجمان للسيوطي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ.
- (٤٩) شرح الكافية البديعية، لصفى الدين الحلبي، تحقيق الدكتور نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ.
- (٥٠) شروح التلخيص (مختصر التفتازاني، ومواهب الفتح لابن يعقوب للمغربي، وعروس الأفراح لبهاء الدين السبكي، وحاشية الدسوقي على شرح السعد)، دار السرور، بيروت، د.ت.
- (٥١) شواهد في الإعجاز القرآني: دراسة لغوية ودلالية، دار البيارق ودار عمار، عمان، ط١، ١٤١٩هـ.
- (٥٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، وينظر تحقيق الدكتور عبدالمحسن العسكر، رسالة دكتوراه في قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي، كلية اللغة العربية بالرياض، عام ١٤٢٠هـ، مرقونة على الآلة الكاتبة.
- (٥٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق، تحقيق الدكتور محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- (٥٤) غرر الفوائد ودرر القلائد (المعروف بأمالى المرتضى) للشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- (٥٥) الفلك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.

- (٥٦) الفوائد الغيائية في علوم البلاغة، للقاضي عضد الدين الأيجي، تحقيق الدكتور عاشق حسين، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- (٥٧) فيض الفتاح على نور الأفاق لعبدالله بن الحاج العلوي الشنقيطي، تحقيق محمد الأمين بن محمد بيب، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- (٥٨) الكاشف عن حقائق السنن (شرح الطيبي لمشكاة المصابيح)، لشرف الدين الطيبي، تحقيق المفتي عبد الغفار وآخرين، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ط ١، ١٤١٣هـ كراتشي.
- (٥٩) كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧١هـ.
- (٦٠) كتاب معاني الحروف، لأبي الحسن الرماني، تحقيق الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
- (٦١) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- (٦٢) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١، د.ت.
- (٦٣) لطائف البيان في علمي المعاني والبيان، لشرف الدين الطيبي، تحقيق عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، د.ت.
- (٦٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن أبي الأثير، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

- (٦٥) المصباح في المعاني والبيان والبدیع، لبدر الدین بن مالک، تحقیق الدكتور حسنی عبدالجلیل یوسف، مكتبة الآداب ومطبتها بالجمامیز، القاهرة، د.ت.
- (٦٦) المطول في شرح تلخیص المفتاح، للتفتازانی، مطبعة أحمد كامل، ١٣٣٠هـ.
- (٦٧) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
- (٦٨) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- (٦٩) معيار النظار في علوم الأشعار، للزنجاني، تحقيق محمد علي رزق الخفاجي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- (٧٠) المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار (الجزء السادس عشر الخاص بإعجاز القرآن)، تحقيق أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر، ط ١، ١٣٨٠هـ.
- (٧١) مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- (٧٢) مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبدیع وإعجاز القرآن، لابن النقيب، تحقيق الدكتور زكريا سعيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ.
- (٧٣) مقدمة شرح نهج البلاغة، لميثم البحراني، تحقيق الدكتور عبدالقادر حسين، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.

- (٧٤) من بلاغة التشابه اللفظي في القرآن الكريم، للدكتور محمد بن علي الصامل، دار إشييليا، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- (٧٥) نتائج الفكر في النحو، للسهيلى، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.
- (٧٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبزهان الدين البقاعي، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- (٧٧) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للفخر الرازى، تحقيق الدكتور بكرى الشيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.
- (٧٨) الواو ومواقعها في القرآن الكريم للدكتور محمد الأمين الخضرى، رسالة دكتوراه في قسم البلاغة والنقد، بكلية اللغة العربية، في جامعة الأزهر، عام ١٤٠٣هـ، مرقونة على الآلة الكاتبة.
- (٧٩) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبى منصور الثعالبى، تحقيق الدكتور مفيد قمىحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٩	التمهيد
٩	(أ) لمحة عن بدايات دراسة الفصل والوصل
١٣	(ب) اقتران مصطلحي الفصل والوصل
١٤	(ج) تقديم الفصل على الوصل
	المبحث الأول: اقتصار جمهور البلاغيين في دراستهم للفصل
١٧	والوصل على الجمل
	المبحث الثاني: البلاغيون الذين درسوا الفصل والوصل بين
٢٥	المفردات
	المبحث الثالث: الموضع المحتملة لدراسة الفصل والوصل بين
٢٩	المفردات في أبواب البلاغة
٣٣	المبحث الرابع: مواضع فصل المفردات
٣٣	أولاً: الأصل في مواضع الفصل فصل صفات الذات الواحدة
٣٨	ثانياً: الفصل بين المتضادات
٤٠	ثالثاً: الفصل بين ما يوهم التضاد من الصفات المتقابلة
٤١	رابعاً: الفصل بين ما لا تضاد بينها
٤٥	المبحث الخامس: مواضع الوصل بين المفردات
٤٥	أولاً: ما يقتضيه الوصل من التباير والاشتراك

الصفحة	الموضوع
٤٦	ثانياً: حدود الاشتراك في الوصل
٥٠	ثالثاً: التساوي في الوصل
٥٢	رابعاً: الوصل بين المترادفات
٥٤	خامساً: الوصل بين صفات الذات الواحدة
٥٧	سادساً: الوصل بين ما يمكن دمجهم
٥٨	سابعاً: الوصل بين المتضادات
٦١	ثامناً: الفصل بين الموصولات بمتعلق بأحدها أو غيره
٦٢	تاسعاً: الوصل والترتيب
	المبحث السادس: الموازنة بين مواضع الفصل والوصل في الجمل
٦٥	والمفردات
٦٩	الخاتمة
٧١	ثبت المصادر والمراجع
٨٠	فهرس الموضوعات